



زاد المستقنع

(في اختصار المقنع)

تأليف

العلامة شرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي المتوفى سنة (٩٦٨هـ) - رحمه الله -

وبحاشيته تهذيب لشرح الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي ، المتوفى سنة (١٤١٠هـ) - رحمه الله -

مقرر الفقه

للسنة الثالثة المتوسطة

يوزع مجاناً

طبعة ١٤٣٧هـ

ح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

الحجاوي، موسى بن أحمد

زاد المستقنع في اختصار المقنع: / موسى بن أحمد الحجاوي

الرياض ١٤٢٥هـ.

(١٣٠) ص، ٢١،٥ × ٢٧ سم.

ردمك: ٣-٤٩٧-٤-٠٤-٩٩٦٠.

(مقرر الفقه للصف الثالث المتوسط)

١- الفقه الحنبلي - كتب دراسية أ- العنوان.

ديوي ١٤٢٤/٧٥٣ ٢٥٨،٤٠٧١٣

رقم الإيداع: ١٤٢٥ / ٧٥٣

ردمك: ٣-٤٩٧-٤-٠٤-٩٩٦٠.

للتواصل مع الإدارة العامة لتطوير الخطط والمناهج

هاتف: ٠١١٢٥٨٢٢٢٢، فاكس: ٠١١٢٥٩٠٢٤٩

بريد إلكتروني (mnaaj@imamu.edu.sa)

أو من خلال بوابة الجامعة الإلكترونية (www.imamu.edu.sa)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عن معاوية - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:
(مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ).

(البخاري: ٧١، ومسلم: ١٠٣٧)

تصدير:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإن علم الفقه علم جليل القدر، عظيم الفائدة، بالغ الأهمية؛ لأنه الوسيلة لأداء العبادات، وفق ما شرع الله - عز وجل -، ومعرفة أحكامها: ما يصح منها وما يبطل، والوسيلة لمعرفة أحكام المعاملات: ما يجوز منها، وما لا يجوز. والفقه في الدين أمانة إرادة الله الخير بعبده؛ لقول الرسول ﷺ: "مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ". (رواه البخاري ومسلم).

ومن ثم كان علم الفقه من علوم المقاصد التي ينبغي أن يعنى بها طالب العلم الشرعي. ولما كان كتاب: " زاد المستنقع في اختصار المقنع" من الكتب التي اعتنى بها أهل العلم، فقد وقع الاختيار عليه؛ ليكون مقررًا للفقه في المعاهد العلمية.

ويهدف تدريس الفقه في هذه المرحلة بالمعاهد العلمية إلى ما يأتي:

- 1- تزويد الطلاب بأحكام الفقه التي تمكنهم من التمييز بين الحلال والحرام، والوقوف عند حدود الله - تعالى -.
- 2- تزويد الطلاب بالأحكام التي تعينهم على أداء العبادة كما شرعها الله - تبارك وتعالى -.
- 3- تعريف الطلاب بتفاصيل أحكام العبادات؛ ليفرقوا بين ما تصح معه العبادة وما لا تصح، وما يسن فيها وما يجب.
- 4- تزويد الطلاب بالأحكام التي تساعد على إرشاد الناس وتوجيههم إلى طريق الصواب في عبادتهم لربهم - تبارك وتعالى -.
- 5- إبراز مزايا الفقه الإسلامي ومنها: شمول قواعده الكلية لما يستحدث من القضايا بما يكفل للناس تذليل معضلات حياتهم.

٦- تقوية الإيمان في نفوس الطلاب بصلاحية الشريعة الإسلامية لكل أمة في كل زمان ومكان، بما يغني عن القوانين الوضعية، ويجنب الأمة مزالق الزلل.

ويحسن بالمدرس أن يتبع في تدريسه لهذا المقرر ما يلي:

- ١- التمهيد للدرس يربط معلومات الطالب السابقة به.
- ٢- كتابة المتن على السبورة أو عرضه بوسيلة مناسبة.
- ٣- تكليف بعض الطلاب بقراءة المتن ويصحح عباراته لهم.
- ٤- تشجيع الطلاب على حفظ المتن، ووضع بعض الحوافز على ذلك.
- ٥- شرح الدرس جملة جملة وتوضيح عبارات المتن، وبيان الدليل أو التعليل ما أمكن، مع مناقشة الطلاب من غير تعرض للخلاف.
- ٦- تقريب فهم الدرس إلى الطلاب بأمثلة من واقع الحياة العامة، والاعتناء بالأمثلة المعاصرة والعقود الحديثة، وربطها بالمسائل الفقهية التي يدرسها الطلاب.
- ٧- الاعتناء بتوجيه الطلاب ونصحهم، وبيان حكم التشريع الظاهرة، وألا يكون الدرس مقتصرًا على الجوانب المعرفية فقط.

٨- استخدام الطرق والأساليب الحديثة في التدريس، والبعد عن الطرق الإلقائية الرتيبة. وفي هذه الطبعة الجديدة من الكتاب تهذيب للشرح الذي أعده فضيلة الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي ١٣٣١-١٤١٠هـ - رحمه الله -، وربطه مباشرة بالمتن، وقد اقتصر على الضروري منه، وأشار إلى الراجح في بعض المسائل المهمة؛ وذلك بعد الإفادة من ملاحظات مدرسي المعاهد العلمية، كما تم إضافة نماذج من الأسئلة لا تشمل جميع المقرر قام بإعدادها المختصون في الإدارة. والإدارة العامة لتطوير الخطط والمناهج لا تستغني عن ملحوظات المدرسين ومقترحاتهم في كل ما من شأنه الرقي بمناهج المعاهد العلمية.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإدارة العامة لتطوير الخطط والمناهج

توزيع مقرر الفصل الدراسي الأول

ملحوظات	الموضوعات	الأسبوع
	من أول كتاب الزكاة، حتى نهاية قول المصنف: "أدى زكاته إذا قبضه لما مضى".	الأول
واجب منزلي	من قوله: "ولا زكاة في مال من عليه دين ينقص النصاب"، حتى نهاية قوله: "وفي كل خمسين حقة".	الثاني
	قوله: فصل: "ويجب في ثلاثين من البقر تتبع أو تبعة"، إلى نهاية قوله: "ولو نبت في أرضه".	الثالث
واجب منزلي	"فصل يجب عشر مال سقي بلا مؤونة"، ومراجعة.	الرابع
	باب زكاة النقدين، وباب زكاة العروض.	الخامس
واجب منزلي	باب زكاة الفطر.	السادس
	مراجعة، وباب إخراج الزكاة.	السابع
واجب منزلي	باب أهل الزكاة.	الثامن
	من أول كتاب الصيام، حتى نهاية قوله: "لكل مسلم مكلف قادر".	التاسع
واجب منزلي	من قوله: "وإذا قامت البينة"، إلى نهاية قوله: "ومن نوى الإفطار أفطر".	العاشر
	باب ما يفسد الصوم، ويوجب الكفارة.	الحادي عشر
واجب منزلي	من قوله: "فصل: ومن جامع في نهار رمضان"، حتى نهاية قوله: "وتكره القبلة لمن تحرك شهوته".	الثاني عشر
	من قوله: "ويجب اجتناب كذب، وغيبة وشتم"، إلى نهاية قوله: "ويكره أفراد رجب والجمعة والسبت والشك".	الثالث عشر
	من قوله: "ويحرم صوم العيدين" حتى نهاية باب الاعتكاف.	الرابع عشر
	مراجعة.	الخامس عشر

كتاب الزكاة^(١)

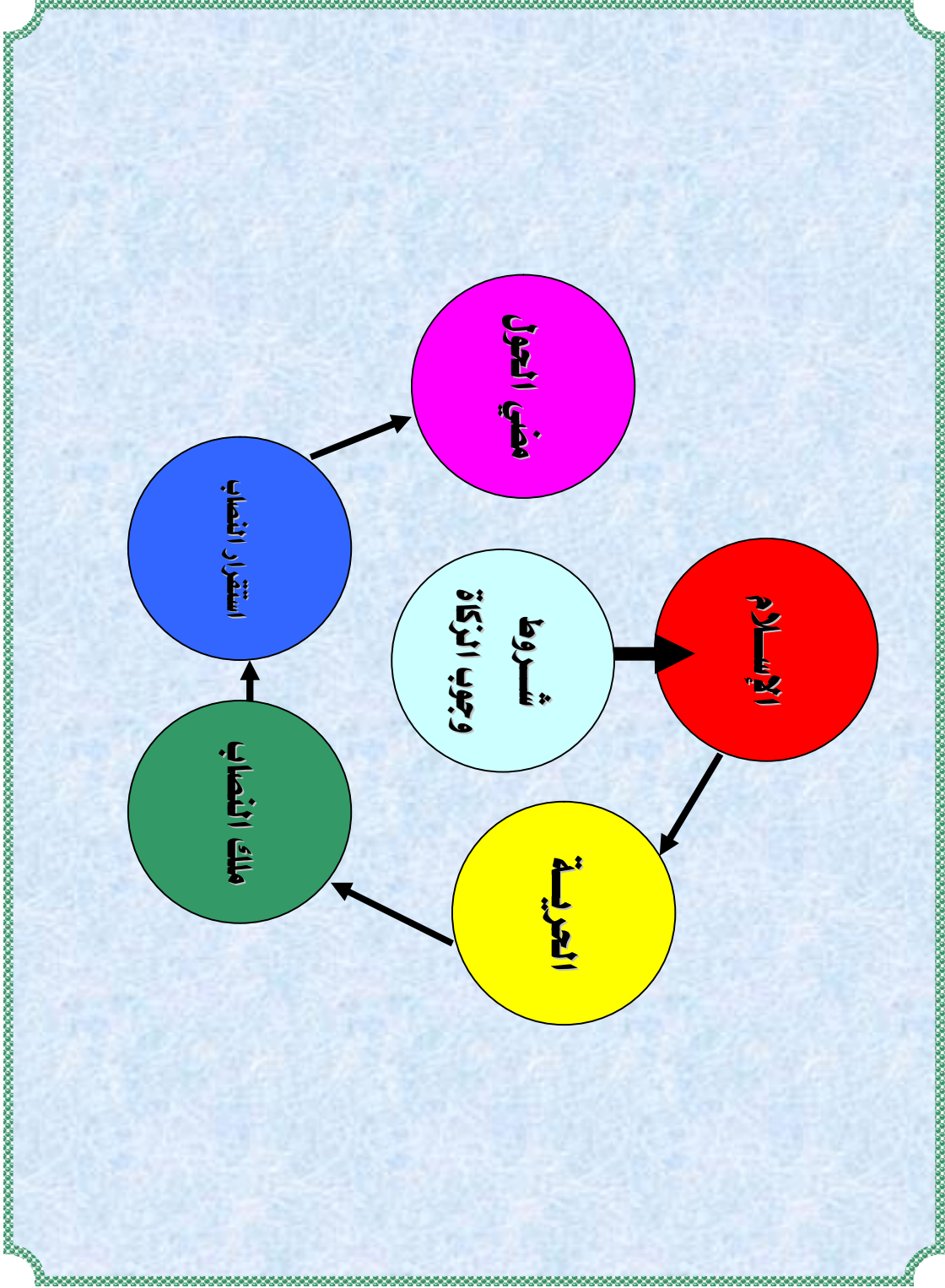
تجب بشروط خمسة: حُرِّية^(٢)، وإسلام^(٣)، ومملك نصاب^(٤)، واستقراره^(٥)، ومضي الحول في غير المعشر^(٦)، إلا نتاج السائمة، وريح التجارة ولو لم يبلغ نصاباً، فإن حولهما حول أصلهما إن كان نصاباً، وإلا فمن كماله^(٧).

(١) الزكاة لغة: النماء والزيادة. وشرعاً: التبعّد لله تعالى بأداء حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة، في وقت مخصص. وهي: ثلاثة أركان الإسلام الخمسة. وحكمها ثابت بالقرآن والسنة والإجماع؛ قال الله تعالى: ﴿حُدِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (التوبة: ١٠٣)، وقوله ﷺ: "بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان، وحج البيت" (متفق عليه). وأجمع المسلمون على وجوبها. ولأهميتها في الإسلام كرر الله ذكرها في القرآن في تسعة وسبعين موضعاً، فذكرها بلفظ الزكاة في إحدى وثلاثين آية، ولفظ النفقة في ثلاث وثلاثين آية، ولفظ الصدقة في خمس عشرة آية. ولحكم عظيمة وأهداف عالية شرع الله تعالى الزكاة ومنها:

- ١- أنها تطهير للنفس البشرية وتزكيه لها من رذيلة الشح والبخل والطمع والجشع.
 - ٢- أنها مواسة للفقراء والمساكين.
 - ٣- أنها رحمة وعطف على المنكوبين، والمحرومين والمعوزين، والله أرحم الراحمين، ويرحم من عباده الرحماء.
 - ٤- التكافل الاجتماعي الذي يحقق لكل مجتمع إسلامي الصداقة والصلة والمحبة والإخاء والوفاق.
 - ٥- أنها سبب للتكاتف والتساند والتعاون على الحياة الاجتماعية.
 - ٦- أنها سبب لتحقيق الأمن، والاطمئنان، والحياة الطيبة في الدنيا والآخرة.
 - ٧- أنها تقي المال الآفات وسبب لزيادته وبركته، وهذا معنى من معاني تسميتها بالزكاة.
- (٢) أي: فلا تجب الزكاة على عبد؛ لأنه لا مال له، وزكاة ما بيده على سيده.
- (٣) أي: فلا تجب وجوب أداء على كافر أصلي أو مرتد، ولا يقضيها إذا أسلم؛ لأنها قرينة وطاعة ومفتقرة إلى نية وهي ممتنعة من الكافر ولكن يحاسب عليها في الآخرة ويعذب عليها.
- (٤) أي: النصاب المقدر المعتبر لوجوب الزكاة.
- (٥) أي: ملكاً تاماً لصاحبه لا يتعلق به حق للغير، بحيث يملك التصرف فيه.
- (٦) أي: سنة كاملة في غير المعشر وهو: الحبوب والثمار، والمعدن، والركاز، والعسل، فهذه لا يشترط فيها مضي الحول.
- (٧) أي: إنما يبدأ حول الجميع من كماله نصاباً.

ومن كان له دين أو حق من صدقات وغيره^(١) على ملىء أو غيره^(٢) أدى زكاته إذا قبضه لما مضى^(٣)، ولا زكاة في مال من عليه دين ينقص النصاب^(٤)، ولو كان المال ظاهراً^(٥)، وكفارة كدين^(٦)، وإن ملك نصاباً صغيراً انعقد حوله حين ملكه^(٧)، وإن نقص النصاب في بعض الحول، أو باعه أو أبدله بغير جنسه^(٨) - لا فراراً من الزكاة - انقطع الحول، وإن أبدله بجنسه^(٩) بنى على حوله، وتجب الزكاة في عين المال^(١٠) ولها تعلق بالذمة^(١١) ولا يعتبر في وجوبها إمكان الأداء ولا بقاء المال^(١٢). والزكاة كالدين في التركة^(١٣).

-
- (١) الصداق هو: المهر الذي تستحقه المرأة على من يريد نكاحها، (وغيره): أي غير الصداق كتمن بيع وقرض.
- (٢) الملىء هو: القادر على الوفاء بالدين، (وغيره) أي: غير الملىء وهو: المعسر.
- (٣) أي: إذا كان على ملىء، أما إذا كان المال على معسر فالأولى أن يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة؛ لأنه عاجز عن قبضه.
- (٤) مثاله: من عنده من المال مائة ألف ريال وعليه دين مائة ألف ريال مثلاً فلا تجب عليه الزكاة، أما إذا كان عنده من المال ما يزيد على الدين فإنه يزكيه إذا بلغ النصاب.
- (٥) الأموال الظاهرة: كالمواشي والحبوب والثمار، والأموال الباطنة: كالأثمان والعروض.
- (٦) أي: فكما أن الدين مانع من وجوب الزكاة فكذلك من لزمه كفارة؛ لقوله ﷺ: "فدين الله أحق بالقضاء". (متفق عليه).
- (٧) أي: صغار الإبل والبقر والغنم التي لا تجزئ في الزكاة، فإنه يزكيتها إذا حال عليها الحول عنده.
- (٨) مثل: أن يبدل ذهباً بفضة؛ بحيث يقبض الذهب والفضة في مجلس العقد.
- (٩) مثل: أن تبيع المرأة ذهبها بذهب من غير زيادة وتقبضه في مجلس العقد.
- (١٠) لأن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً - رضي الله عنه - إلى اليمن قال له: "خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم، والبعير من الإبل، والبقرة من البقر". (رواه أبو داود وابن ماجه).
- (١١) أي: في ذمة المزكي، لأنه المطالب بها، فإذا تلف المال الذي وجبت فيه الزكاة، أو باعه وجب عليه إخراج ما وجب فيه من زكاة، إلا إذا تلفت الحبوب والثمار قبل جعلها في البيدر فتسقط الزكاة. والبيدر هو: الموضع الذي يجمع فيه الثمر حتى يتم جفافه، وتجعل فيه الزروع حتى تبيس، وتنقى من تبنيها وقشورها.
- (١٢) أي: فتجب الزكاة في المال الغائب وفي الدين، فكون المالك ليس متمكناً من إخراج الزكاة لغيبه ماله، أو كونه ديناً لا يسوغ ذلك إسقاط الزكاة.
- (١٣) فمن مات وعليه زكاة فإنها تؤخذ من تركته ولو لم يوص بها. كما لو مات وعليه دين لآدمي. فإنه مقدم على حق الورثة.



باب زكاة بهيمة الأنعام^(١)

تجب في إبل وبقر وغنم^(٢) إذا كانت سائمة الحول أو أكثره^(٣)، فيجب في خمس وعشرين من الإبل بنت مخاض^(٤). وفيما دونها في كل خمس شاة، وفي ست وثلاثين بنت لبون^(٥)، وفي ست وأربعين حقة^(٦)، وفي إحدى وستين جذعة^(٧)، وفي ست وسبعين بنتا لبون، وفي إحدى وتسعين حقتان، فإذا زادت على مائة وعشرين واحدة فتلاث بنات لبون، ثم في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.

(١) ابتداء المصنف بها؛ اقتداءً بحديث أنس بن مالك في الكتاب الذي كتبه أبو بكر رضي الله عنه وبين فيه الصدقات، فقدم بهيمة الأنعام على الخارج من الأرض، والذهب والفضة.

(٢) هذه أجناس بهيمة الأنعام.

(٣) أي: راعية للمباح، والمباح هنا ليس ضد المحرم، وإنما الذي نبت بفعل الله عز وجل ليس بفعلنا، أما إذا كانت الإبل والبقر والغنم، يعلفها صاحب البستان من بستانه، أو يشتري لها ما تأكله، أو يجمع لها من الحشيش المباح ما تأكله، فهذه لا زكاة فيها؛ لأنها ليست بسائمة، وإذا كانت للتجارة تزكى قيمتها.

(٤) هي: ما تم لها سنة وسميت بذلك؛ لأن أمها قد حملت، والماخض في لغة العرب هي: الحامل، وليس كون أمها ما خضاً شرطاً.

(٥) هي: ما تم لها سنتان؛ سميت بذلك؛ لأن أمها قد وضعت غالباً فهي ذات لبن.

(٦) هي: ما تم لها ثلاث سنين سميت بذلك؛ لأنها استحقت ان يطرقها الفحل، وأن يحمل عليها وتركب.

(٧) وهي: ما تم لها أربع سنين؛ لأنها تجذع إذا سقط سننها.

فصل (١)

ويجب في ثلاثين^(٢) من البقر^(٣) تباع أو تبيعة^(٤)، وفي أربعين مسنة^(٥) ثم في كل ثلاثين تباع، وفي كل أربعين مسنة، ويجزيء الذكر هنا، وابن لبون مكان بنت مخاض، وإذا كان النصاب كله ذكوراً^(٦).

(١) أي: في بيان وجوب زكاة البقر.

(٢) هذا أقل نصاب البقر الذي تجب فيه الزكاة. فلا تجب فيما دونه.

(٣) البقر: مشتق من بقرت الشيء إذا شققته؛ لأن البقرة تبقر الأرض بالحراثة. وكل البقر تجب فيه الزكاة لا فرق بين الأهلي والجواميس. وأما الوحشي فالراجح: أنه لا زكاة فيه.

(٤) هو ما تم له سنة. وإنما سمي بذلك؛ لأنه يتبع أمه في المسرح.

(٥) هي ما تم لها سنتان. وسميت بذلك؛ لزيادة سننها وهي التي ألفت سنناً غالباً.

(٦) لا يؤخذ في الصدقة إلا الأنثى؛ لورود النص فيها؛ لما فيها من الدر والنسل.

أما الذكر فلا يجزئ إلا في ثلاثة مواضع:

أ- التبعية في زكاة البقر. وأشار إليه المؤلف بقوله: (ويجزئ الذكر هنا).

ب- ابن لبون أو حق أو جذع مكان بنت مخاض عند عدمها وأشار إليه المؤلف بقوله: (وابن لبون مكان بنت مخاض).

ج- وإذا كان النصاب كله ذكوراً؛ لأن الزكاة موساة فلا يكلفها الزكي من غير ماله. وأشار إليه المؤلف بقوله: (وإذا كان النصاب كله ذكوراً).

فصل (١)

ويجب في أربعين^(٢) من الغنم^(٣) شاة^(٤)، وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان، وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه، ثم في كل مائة شاة^(٥)، والخلطة تصير المالين كالواحد^(٦).

- (١) أي: في بيان وجوب زكاة الغنم.
- (٢) هذا أقل نصاب الغنم الذي تجب فيه الزكاة فلا تجب فيما دونه.
- (٣) سميت بذلك؛ لأنها ليس لها آلة للدفاع، فكانت غنيمة لكل طالب.
- (٤) فلا يجزئ إلا الجذع من الضأن، وهو: ماله ستة أشهر، والثني من المعز وهو: الذي له سنة.
- (٥) أي: إذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة ففي خمسمائة خمس شياه وستمائة ست، وهكذا.
- (٦) أي: في وجوب الزكاة وعدمها. والخلطة على نوعين:

النوع الأول: خلطة أعيان: بأن يملكها مالاً مشاعاً يارث أو شراء أو هبة أو غير ذلك.

النوع الثاني: خلطة أوصاف: بأن يكون مال كل واحد منهم متميزاً.

والخلطة في المواشي لها تأثير في الزكاة: إيجاباً، وإسقاطاً، وتغليظاً، وتخفيفاً، فتؤثر تخفيفاً: كما لو صار لكل واحد من الغنم خمسون، وكملت شروط الخلطة بينهما فعليهما شاة، ولو صارت غنم كل واحد منفردة، وجب على كل واحد شاة، وتؤثر تغليظاً؛ كما لو كان لكل واحد ثلاثون من الغنم، وكملت شروط الخلطة، فعليهما شاة، ولو كانت غنم كل واحد منفردة، فليس عليهما شيء؛ لأن غنم كل واحد منهما أقل من نصاب.

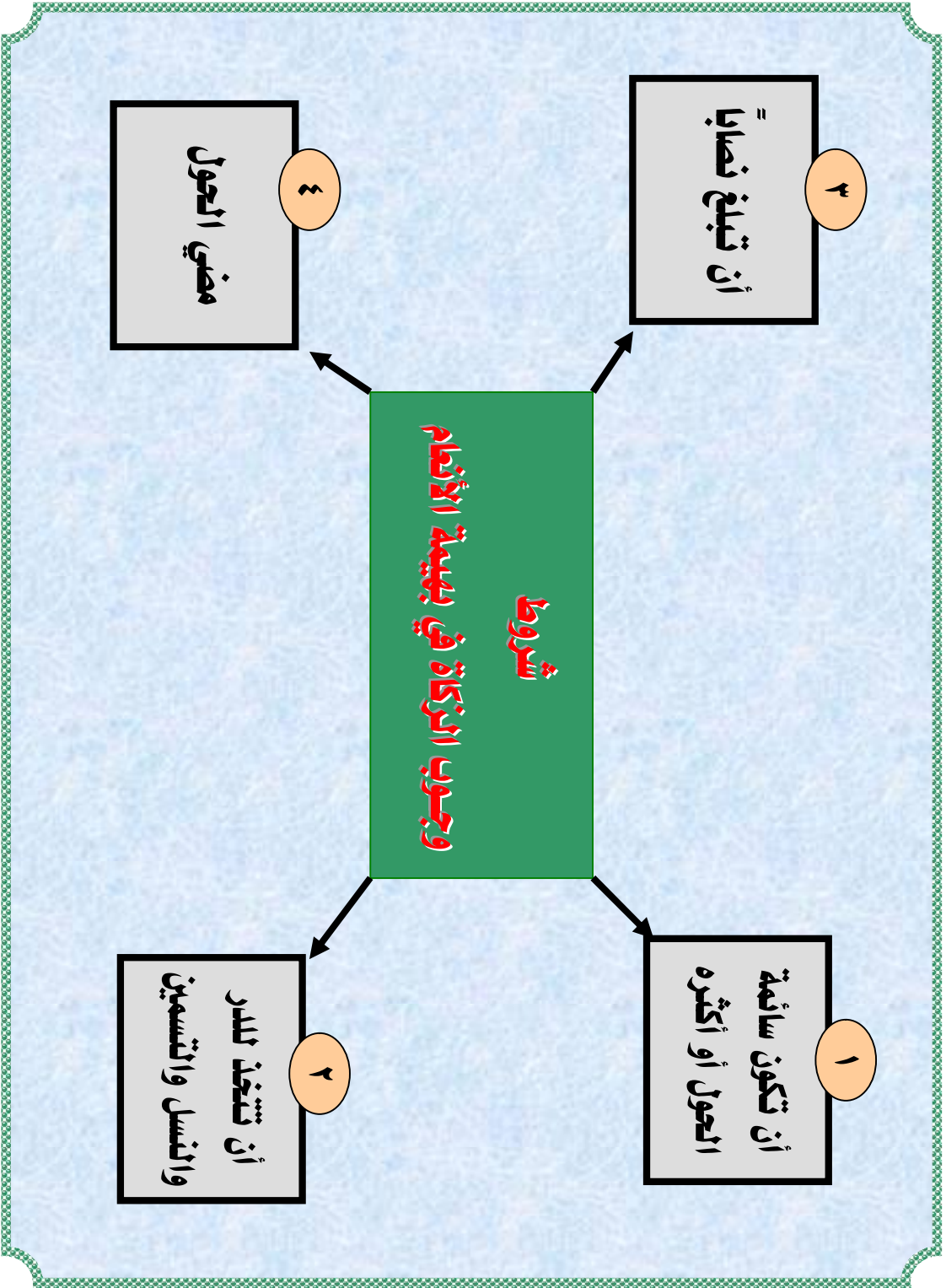
فائدتان:

الفائدة الأولى: يشترط لوجوب الزكاة في بهيمة الأنعام أربعة شروط:

- ١- أن تكون سائمة الحول أو أكثره.
 - ٢- أن تتخذ للدر والنسل والتسمين. فإن كانت للركوب والحمل عليها، فلا زكاة فيها.
 - ٣- أن تبلغ نصاباً.
- ولا زكاة في الحيوانات التي تربي في المزارع أو البيوت مثل: الأرانب، والحمام، والدجاج إن كانت للأكل، وإن كانت للبيع وجبت الزكاة في قيمتها. وهذا من سماحة الإسلام ويسر أحكامه، والله الحمد والمنة.
- ٤- مضي الحول.

الفائدة الثانية: شروط الخلطة: خمسة:

- ١- أن تكون في السائمة، دون بقية الأموال.
- ٢- أن يكون الخليطان من أهل الزكاة.
- ٣- أن يختلطا في نصاب كامل.
- ٤- أن يختلطا في الحوض والفحل والراعي.
- ٥- أن يختلطا في جميع الحول.



زكاة بهيمة الأنعام

زكاة البقر

ابتداء النصاب: إذا بلغت (ثلاثين)

قدر الزكاة	عدد البقر	
لا زكاة فيه	من: ١	إلى: ٢٩
	من: ٣٠	إلى: ٣٩
تبيع أو تبيعة	من: ٤٠	إلى: ٥٩
	من: ٥٩	إلى: ٥٩

وهنا تستقر الفريضة

فكلما زاد البقر (٣٠) بقرة: اخرج عن هذه الثلاثين تبيع أو تبيعه.
وكلما زاد البقر (٤٠) بقرة: اخرج عن هذه الأربعين مسنة... وهكذا.

زكاة الغنم

ابتداء النصاب: إذا بلغت (أربعين)

قدر الزكاة	عدد الغنم	
لا شيء فيها	من: ١	إلى: ٣٩
	من: ٤٠	إلى: ١٢٠
(١) شاة واحدة	من: ١٢١	إلى: ٢٠٠
	من: ٢٠١	إلى: ٣٩٩
(٢) شاتان	من: ٢٠١	إلى: ٣٩٩
	من: ٣٩٩	إلى: ٣٩٩

وهنا تستقر الفريضة

فكلما زادت الغنم (١٠٠) شاة: اخرج عن هذه المائة شاة واحدة... وهكذا.

زكاة الإبل

ابتداء النصاب: إذا بلغت (خمساً)

قدر الزكاة	عدد الإبل	
لا زكاة فيها	من: ١	إلى: ٤
	من: ٥	إلى: ٩
(١) شاة واحدة	من: ١٠	إلى: ١٤
	من: ١٥	إلى: ١٩
(٢) شاتان	من: ٢٠	إلى: ٢٤
	من: ٢٥	إلى: ٣٥
(٣) ثلاث شياه	من: ٣٦	إلى: ٤٥
	من: ٤٦	إلى: ٦٠
(٤) أربع شياه	من: ٦١	إلى: ٧٥
	من: ٧٦	إلى: ٩٠
بنت مخاض	من: ٩١	إلى: ١٢٠
	من: ١٢١	إلى: ١٢٩
بنت لبون	من: ١٢١	إلى: ١٢٩
	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩
حقة	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩
	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩
جدعة	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩
	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩
(٢) بنتا لبون	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩
	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩
(٢) حقتان	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩
	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩
(٣) ثلاث بنات لبون	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩
	من: ١٢٩	إلى: ١٢٩

وهنا تستقر الفريضة

فكلما زادت الإبل (٤٠): أخرج عن هذه الأربعين بنت لبون.
وكما زادت الإبل (٥٠): أخرج عن هذه الخمسين حقه.

الأسئلة

س ١- عرف ما يلي:

(الزكاة لغة وشرعاً، الصداق، الأموال الظاهرة والباطنة، سائمة الحول، تبيع أو تبعة).

س ٢- ضع علامة (✓) أما الجملة الصحيحة وعلامة (×) أما الخطأ مع تصحيحها:

أ- نصاب الغنم مائة وعشرون ()

ب- يجب في ست وسبعين بنت لبون. ()

ج- إذا مات الإنسان وعليه زكاة أخرجت من ماله قبل حق الورثة ()

س ٣- املأ الفراغ التالي:

أ - ربح التجارة ولو لم يبلغ..... فإن حوله حول..... إن كان..... وإلا فمن.....

ب - لأهمية الزكاة في الإسلام كرر الله ذكرها في القرآن في..... و..... فذكرها

بلفظ.... في إحدى وثلاثين..... ولفظ الصدقة في.....، ولفظ النفقة في.....

ج - البقر مشتق من..... الشيء إذا.....؛ لأن البقرة..... الأرض ب..... وكل

البقر تجب فيه..... لا فرق بين البقر..... و..... وأما البقر..... فلا زكاة فيه.

س ٤- ما الفرق بين الخلطة في الأوصاف والخلطة في الأعيان؟

س ٥- متى يجوز أخذ الذكر في الزكاة؟

س ٦- ما الشرط المشترك بين الإبل والبقر والغنم في وجوب الزكاة؟

س ٧- سدد الناقص في البيان التالي:

النصاب	النوع	القدر الواجب
٣٠١		في كل مائة شاه
٢٥	البقر	
١٢١		ثلاث بنات لبون
١٢١		شأتان
٧٦	الإبل	
٤٠	البقر	

س٨- بين معنى قول المؤلف فيما يأتي:

أ - ولا يعتبر في وجوبها إمكان الأداء.

ب - والخلطة تصير المالكين كالواحد.

ج - ملك النصاب واستقراره.

س٩- عالج الظاهرتين التاليتين من خلال دراستك لكتاب الزكاة.

أ- يعطي زكاته للفقير وهو عابس الوجه، وقد يعامله معاملة غير حسنة.

ب- يزاحم الفقراء والمساكين عند صرف الصدقات وهو غني لا يستحق الصدقة.

باب زكاة الحبوب والثمار^(١)

تجب في الحبوب كلها^(٢) ولو لم تكن قوتاً^(٣) وفي كل ثمر يكال ويدخر^(٤) كتمر وزبيب ويعتبر بلوغ نصاب قدره ألف وستمئة رطل عراقي^(٥). وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب^(٦)، لا جنس إلى آخر^(٧) ويعتبر أن يكون النصاب مملوكاً له وقت وجوب الزكاة^(٨). فلا تجب فيما يكتسبه اللقاة^(٩)، أو يأخذه بحصاده. ولا فيما يجتنيه من المباح: كـ: البطم^(١٠)، والزعبل^(١١)، وبزّر قطنونا^(١٢)، ولو نبت في أرضه^(١٣).

-
- (١) ويسمى زكاة الخارج من الأرض.
- (٢) لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: ١٤١). ولما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: " فيما سقت السماء والأثمار والعيون، أو كان بعلا: العشر، وفيما سقي بالسواني، أو النضح: نصف العشر". (رواه أبو داود).
- (٣) كحب الرشاد، والكمون، والحلبة، وحبوب البطيخ بأنواعه، لعموم الأدلة من الكتاب والسنة.
- (٤) أما الذي لا يكال، ولا يدخر عادة كالخضروات وسائر البقول فلا زكاة فيها، وكذا جميع الفواكه باستثناء التمر والعنب.
- (٥) ومقداره بالصاع المعمول به حالياً: مائتان وثلاثون صاعاً، أما بالكيلوات: فنصاب الحبوب سبعمائة وعشرون كيلاً، ونصاب التمر ستمائة وعشرون كيلاً، وكل ما تقدم على سبيل التقريب لا التحديد. والله أعلم.
- (٦) وذلك بشرطين:
- الأول:** أن تكون الثمرة جنسها واحد. } ويتصور هذا في بعض الحبوب، كالذرة والدخن، وحب البرسيم.
- الثاني:** أن تكون في عام واحد. }
- (٧) مثل التمر والعنب فلا يضمنان إلى بعضهما؛ لاختلاف الجنس.
- (٨) هذان شرطاً وجوب الزكاة: بلوغ النصاب، وملكه له وقت وجوبها.
- (٩) هو الذي يتبع المزارع، ويأخذ ما تركه أهلها رغبة عنه.
- (١٠) أي: الحبة الخضراء، من الفصيلة الفستقية تنبت في الأراضي الجبلية، ثمرة: حسكه مفلطحة خضراء، تنقشر عن غلاف خشبي يحوي ثمرة واحدة.
- (١١) هو: شعير الجبل.
- (١٢) بذور نبات عشبي حولي، ينبت في الأراضي الرملية، وتستعمل طبيياً في حالة الإمساك.
- (١٣) أي: فلا زكاة فيه؛ لأنه وقت الوجوب ليس داخلياً في ملكه؛ ولأنه من الكالأ الذي يشترك الناس فيه، وهو أحق به من غيره.

فصل (١)

يجب عشر ما سقي بلا مؤونة^(٢)، ونصفه معها^(٣)، وثلاثة أرباعه بهما، فإن تفاوتتا، فبأكثرهما نفعاً^(٤)، ومع الجهل العشر^(٥)، وإذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر وجبت الزكاة^(٦)، ولا يستقر الوجوب إلا بجعلها في البيدر. فإن تلفت قبله بغير تعد منه سقطت^(٧). ويجب العشر على مستأجر الأرض^(٨) دون مالكها، وإذا أخذ - من ملكه أو موات^(٩) - من العسل مائة وستين رطلاً عراقياً^(١٠) ففيه عشره. والركاز ما وجد من دفن الجاهلية^(١١) ففيه الخمس، في قليله وكثيره^(١٢).

- (١) في بيان قدر الواجب من الزكاة في الحبوب والثمار.
- (٢) أي: بلا مشقة وتعب في سقيه كالذي يسقى بالأمطار والأنهار والعيون. والذي في سقيه مشقة وتعب كالذي يسقى بالنواضح، وآلات رفع الماء العصرية.
- (٣) لقول رسول الله ﷺ: "فيما سقت الأنهار والعيون: العشر، وفيما سقي بالسواني: ففيه نصف العشر". (رواه أبو داود).
- (٤) أي: السقي بمؤونة وبغيرها. فالاعتبار بأكثرهما نفعاً.
- (٥) مع الجهل بأكثرهما نفعاً يجب العشر احتياطاً.
- (٦) أي: وقت وجوب الزكاة في الحبوب والثمار إذا ظهر نضجها وطاب أكلها. ففي النخل أن يحمر أو يصفر. وفي العنب أن يتموه حلواً. أي: بدلاً من أن يكون قاسياً، يكون لنا متموهاً، وبدلاً من أن يكون حامضاً يكون حلواً.
- (٧) أي: فإن تلفت الثمار قبل الوضع بالبيدر (بغير تعد من المالك) سقطت الزكاة خرصت أو لم تخرص.
- (٨) أي: إذا استعار أرضاً أو استأجرها فغرسها أو زرعها فتحصل عنده ما تجب فيه الزكاة فيجب عليه العشر إن كان سقيها بلا مؤونة ونصفه معها؛ لأن مالك الشيء هو المخاطب به.
- (٩) من ملكه أي: بني النحل معسلة على شجره الذي بأرضه. أو موات أي: بني النحل في أرض ليست مملوكة لأحد، مثل: رؤوس الجبال، ويطون الشعاب، نحوها.
- (١٠) هذا نصاب العسل وجملته = ثلاثون صاعاً نبوية. وهو (خمسة وثمانون) كيلوجرام تقريباً.
- (١١) أي: ما دفنه كافر من أهل الجاهلية، ولا يكون ركازاً إلا برؤية علاماتهم عليه كأسماء ملوكهم، وصورهم وصليبيهم. أما إن كان عليه علامات المسلمين فهو لقطة يجب تعريفه.
- (١٢) فلا يشترط له النصاب ولا الحول؛ لعموم قوله ﷺ: "وفي الركاز الخمس". (رواه الجماعة). فيصرف في مصالح المسلمين العامة والباقي لواجده.

زكاة النقدين (١)

يجب في الذهب إذا بلغ عشرين مثقالاً^(٢)، وفي الفضة إذا بلغت مائتي درهم^(٣)، ربع العشر منهما. ويضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب^(٤)، وتضم قيمة العروض إلى كل منهما^(٥). ويباح للذكر من الفضة الخاتم^(٦)، وقبيعة السيف^(٧)، وحلية المنطقة ونحوه^(٨)، ومن الذهب قبيعة السيف^(٩)، وما دعت إليه ضرورة: كأنف^(١٠) ونحوه^(١١).

(١) أي: الذهب والفضة، وهما: الأثمان، وما يقوم مقامهما من فلوس، وأوراق نقدية؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُفُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبُطْلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: ٣٤) وقول الرسول ﷺ: " ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار" (رواه مسلم). وحكي الإجماع على ذلك.

(٢) هذا نصاب الذهب. وبالنقد الحالي يكون نصاب الذهب أثنى عشر جنيهاً سعودياً أو فرنجياً.

(٣) هذا نصاب الفضة، ويساوي (٥٦) ستة وخمسين ريالاً سعودياً وبالريال الفرنسي اثنان وعشرون ريالاً.

(٤) فإذا ملك إنسان ستة جنيهاً، وثمانية وعشرين ريالاً سعودياً من الفضة فكل من الذهب والفضة نصف نصاب ومجموعها نصاب، ويجزئ إخراج زكاة أحدهما عن الآخر.

(٥) أي: قيمة عروض التجارة إلى النقود في تكميل النصاب.

(٦) لحديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من فضة. (متفق عليه).

(٧) القبيعة: ما يجعل على طرف المقبض من السيف. ويجوز أن تكون من ذهب أو فضة؛ فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة. (رواه الترمذي).

(٨) هي ما يشد به الوسط، ومثل ما يحتزم به الإنسان ويجعل فيه نقوده. وهو ما يسمى حالياً: بـ (الكرم).

(٩) لما روى الترمذي: أن رسول الله ﷺ دخل يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة.

(١٠) لأن عرفجة بن سعد قطع أنفه يوم الكلاب - وهو: يوم حصل فيه قتال بين العرب - فاتخذ أنفاً من فضة فأتى عليه، فأمره الرسول ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب. (رواه أحمد وغيره).

(١١) كرباط أسنان إذا كان لضرورة، أما لغير ضرورة فحرام.

ويباح للنساء من الذهب والفضة ما جرت عادتهن يلبسه ولو كثر^(١).
ولا زكاة في حليهما^(٢) المعد للاستعمال أو العارية^(٣) وإن أعد للكرى^(٤) أو النفقة^(٥) أو كان
محرمًا^(٦) ففيه الزكاة.

-
- (١) لأن الشارع أباح لمن التحلي مطلقاً فلا يجوز تحديده بالرأي والتحكم، إذا كان في حدود ما جرت عادتهن يلبسه.
(٢) أي: حلي الذكر والأنثى المباح. فالذكر يكون لديه شيء من الحلي يعده لعارية النساء، وأما الأنثى فيكون عندها من الحلي ما جرت عادة النساء يلبسه.
(٣) لأنه لم يرصد للنساء. والزكاة إنما شرعت في الأموال النامية، وعلى كل حال إخراج زكاة الحلي المعد للعارية والاستعمال إذا بلغ نصاباً: أحوط وأبرأ للذمة.
(٤) أي: فتجب زكاته؛ لأنه والحالة هذه يعتبر تجارة.
(٥) أي: يبيع منه كل ما احتاج للنفقة.
(٦) كما لو اتخذ الرجل حلي المرأة، أو كان على صورة حيوان كفراشة أو ثعبان أو نحوها، وكتحلية المراكب، وآنية الذهب، والفضة، ونحو ذلك فتجب فيه الزكاة.

فائدة:

- ١- لبس الخاتم أو الفتحة أو ما يلبس علامة وميزة لمن تزوج إذا كان من الذهب فحرام. وفي صحيح مسلم أنه ﷺ رأى خاتماً من ذهب في دي رجل فترعه فطرحه وقال ﷺ: " يعمد أحدكم إلى جمره من نارن فيجعلها في يده".
٢- النهي عن لبس الذهب للرجال؛ لما فيه من تشبه بالنساء في أخلاقهن وخلقتهن من: التأنث والميوعة، وانتفاء الرجولة التي سيماها الخشونة والنشاط والصلابة والفتوة.

باب زكاة العروض^(١)

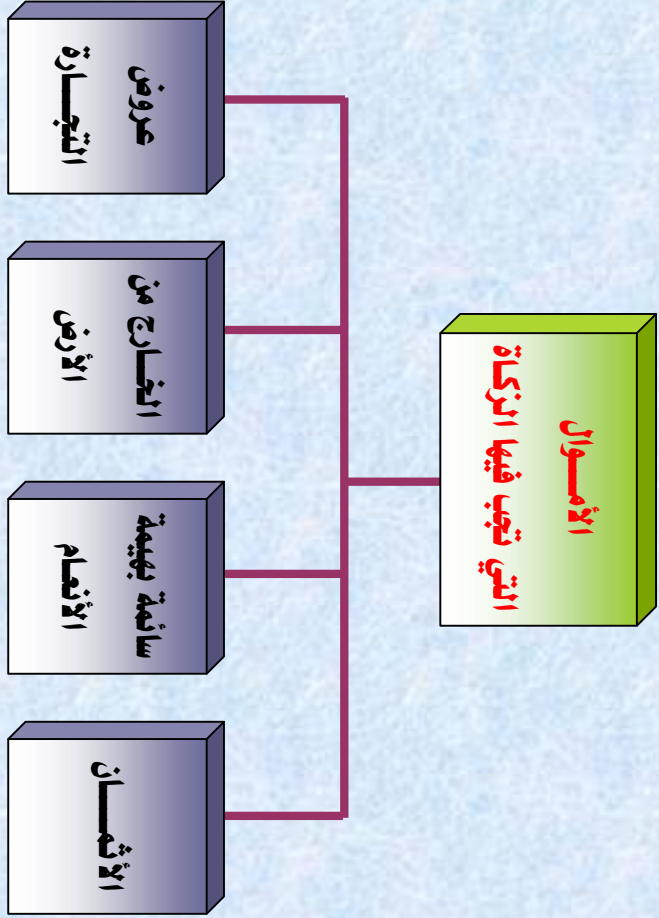
إذا ملكها بفعله^(٢)، بنية التجارة^(٣)، وبلغت قيمتها نصاباً زكى قيمتها^(٤)، فإن ملكها بإرث أو بفعله بغير نية التجارة، ثم نواها لم تصر لها^(٥). وتقوم عند الحول بالأحظ للفقراء من عين أو ورق^(٦)، ولا يعتبر ما اشترت به^(٧)، وإن اشترى عرضاً بنصاب من أثمان، أو عروض بنى على حوله^(٨)، وإن اشتراه بسائمة لم يين^(٩).

- (١) العروض: جمع عرض وهو: ما أعد للبيع والشراء لأجل الربح، سمي بذلك؛ لأنه يعرض؛ ليباع ويشترى، أو لأنه يعرض ثم يزول. والزكاة فيه واجبة بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وبيجامع الفقهاء.
- (٢) أي: فلا تكفي النية في امتلاك المال، بل لا بد من تملكه بالفعل: كالبيع وقبول الهبة ونحو ذلك.
- (٣) أي: عند التملك لها.
- (٤) أي: نصاباً من الذهب والفضة في جميع الحول.
- (٥) أي: إذا ملك شيئاً ثم نواه للتجارة فيما بعد فلا زكاة فيه. إلا إذا باعه ودار الحول على ثمنه. وفي رواية عن الإمام أحمد — رحمه الله — أن الزكاة تجب فيه من حين النية فيقوم إذا حال الحول عليه بعد النية، والعمل بذلك أولى؛ لعموم قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات..." الحديث.
- (٦) من عين: أي: من ذهب، أو ورق: أي فضة؛ فإن بلغت قيمتها نصاباً بأحد النقود المستعملة دون غيره، اعتبر ما تبلغ به نصاباً.
- (٧) أي: لا يعتبر في تقويمها عند تمام الحول ما اشترت به؛ لأن قيمتها تختلف ارتفاعاً ونزولاً، فقد تكون هذه العروض وقت الشراء تبلغ النصاب، وعند تمام الحول لا تبلغ النصاب وقد تبلغ النصابين.
- (٨) أي إذا باع عروضاً بعروض، أو عروضاً بنقود، أو اشترى بالنقود عروضاً، فلا ينقطع الحول بذلك، لأن وضع التجارة على البيع والشراء، والاستبدال بالعروض والأثمان؛ فلو انقطع الحول لبطلت زكاة التجارة.
- (٩) أي: إن اشترى سائمة بنقود، أو بعروض، أو باعها بذلك انقطع الحول؛ لاختلافهما في النصاب الواجب، إلا إذا كان فراراً من الزكاة فلا ينقطع.

فائدة:

يشترط لوجوب الزكاة في العروض أربعة شروط:

- ١- أن يملك العروض بنية التجارة.
- ٢- أن يملك العروض بفعله كالشراء وقبول الهبة والوصية.
- ٣- أن تبلغ قيمة العروض نصاباً.
- ٤- مضي الحول؛ للحديث: "من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عند ربه". (رواه أبو داود وغيره).



الأسئلة

- س ١- عرف ما يلي: (البيدر - العروض - قبعة السيف).
- س ٢- استدل على ما يأتي:
أ- وجوب زكاة النقدين.
ب- وجوب الزكاة في الخارج من الأرض.
ج- اشتراط مضي الحول في وجوب زكاة العروض.
- س ٣- هل تجب الزكاة فيما يلي:
أ- إذا ملك شيئاً ثم نواه للتجارة فيما بعد.
ب- امرأة وضعت لها سريراً من ذهب.
ج- رجل عنده مائة ريال سعودي.
د- رجل وجد مبلغاً من المال مدفوناً وعليه علامات المسلمين.
- س ٤- وضح قول المؤلف - رحمه الله -: (وإذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر وجبت الزكاة).
- س ٥- أكمل ما يلي:
أ- تضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في
ب- يجب العشر على مستأجر الأرض دون
ج- لا زكاة في الحلبي المعد
س ٦- بين حكم ما يلي:
أ- رجل جعل له سنا من ذهب مع إمكان غيره.
ب- امرأة جعلت لها قلماً من ذهب.
ج- رجل تخلص مما عنده فراراً من الزكاة.
- س ٧- علل لما يأتي:
أ- إن اشترى عروضاً بسائمة لم يبين على الحول.
ب- تقوم عروض التجارة عن الحول بالأحظ للفقراء من عين أو ورق.
ج- يجب العشر إذا جهل فيما سقي به الخارج من الأرض.

باب زكاة الفطر (١)

تجب^(٢) على كل مسلم فضل له - يوم العيد وليلته - صاع عن قوته وقوت عياله وحوائجه الأصلية، ولا يمنعها الدين إلا بطلبه، فيخرج عن نفسه وعن مسلم يمونه^(٣) - ولو شهر رمضان - فإن عجز عن البعض بدأ بنفسه، فامرأته^(٤)، فرقيقه، فأمه^(٥)، فأبيه، فولده^(٦)، فأقرب في ميراث، والبعد بين شركاء عليهم صاع.

ويستحب عن الجنين^(٧)، ولا تجب لناشر^(٨). ومن لزمت غيره فطرته فاخرج عن نفسه بغير إذنه أجزأت، وتجب بغروب الشمس ليلة الفطر، فمن أسلم بعده، أو ملك عبداً أو تزوج أو ولد

(١) أضيفت الزكاة إلى الفطر؛ لأن سبب وجوبها هو: الفطر من صيام شهر رمضان، وفرضت مع صوم شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة؛ طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، فيشترك فقراء المسلمين مع أغنيائهم بفرح العيد وسروره، ويظهر الجميع بمظهر الغنى والكفاف، والعز والشرف والقوة.

(٢) لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (الأعلى: ١٤). وللحديث: " فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير". (متفق عليه). ويشترط لوجوبها ثلاثة شروط:

أ - الإسلام.

ب - الغنى وهو: أن يفضل له صاع عن قوته وقوت عياله، وحوائجه الأصلية.

ج - دخول وقت الوجوب وهو: غروب الشمس من ليلة العيد.

(٣) أي: إذا تبرع إنسان بنفقة شخص جميع شهر رمضان وجبت عليه فطرته. ومن باب أولى كل من وجبت نفقته: من زوجة وأقارب، فتجب فطرته؛ لما روى عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: " أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون". (رواه البيهقي والدارقطني).

(٤) لأن نفقتها متأكدة على زوجها.

(٥) لأنها مقدمة في البر على الأب؛ لحديث: من أبر يا رسول الله؟ قال: "أمك" قال: ثم من؟ قال: "أمك" قال: ثم من؟ قال: "أمك" قال: ثم من؟ قال: "أباك".

(٦) لقربه؛ ولوجوب نفقته بالنص إذا كان صغيراً، وأما الكبير فيخرجها عنه إذا كان في عياله.

(٧) لفعل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، والجنين: ما استتر في بطن أمه. فإن خرج حياً فهو ولد، وإن خرج ميتاً فهو سقط.

(٨) أي: الزوجة الناشز وهي: التي عصت زوجها، وامتنعت عن الحيء إلى بيته.

له، لم تلزمه فطرته، وقبله تلزم، ويجوز إخراجها قبل العيد بيومين فقط^(١). ويوم العيد قبل الصلاة أفضل^(٢)، وتكره في باقيه^(٣) ويقضيها^(٤) بعد يومه آثماً^(٥).

(١) لأن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يعطيها الذين يقبلونها، وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين. (رواه البخاري).

(٢) أي: بعد طلوع الفجر الثاني؛ لحديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -: " أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة". (متفق عليه).

(٣) أي: باقي يوم العيد بعد الصلاة؛ لمخالفته الأمر، ولا إثم عليه في ذلك.

(٤) أي: فلا تسقط بالتأخير فهي دين عليه حتى يؤديها.

(٥) أي: إذا أخرها عمداً من غير عذر شرعي.

فصل (١)

ويجب صاع من بر^(٢)، أو شعير، أو دقيقهما، أو سويقهما^(٣)، أو تمر أو زبيب، أو أقط^(٤)، فإن عدم الخمسة^(٥)، أجزأ كل حب وثمر يقتات^(٦)، لا معيب^(٧)، ولا خبز^(٨)، ويجوز أن يعطى الجماعة ما يلزم الواحد وعكسه^(٩).

- (١) أي: في بيان قدر الواجب في زكاة الفطر، ومستحقه، ونوعه، وما يتعلق بذلك.
- (٢) لخبر أبي سعيد رضي الله عنه قال: " كنا نخرج صدقة الفطر إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقط". (رواه أحمد).
- (٣) هو حب البر أو الشعير يؤخذ فينظف من قشوره ويحمص قبل أن يبس كما تحمص القهوة ثم يطحن ثم يعجن بالماء والسمن، ويضاف إليه قليل من التمر أو السكر، ثم يؤكل طعاماً طيباً لذيذاً نافعاً.
- (٤) يعمل من اللبن المخيض غير متزوع الزبد، ويطبخ على النار مع تحريكه حتى يجف ثم يبس.
- (٥) وهي: البر، أو الشعير، أو التمر، أو الزبيب، أو الأقط.
- (٦) أي: فكل ما كان أنفع للفقير فهو أفضل، فيجزئ كل ما كان قوتاً لأهل البلد مثل: الأرز والذرة، وغير ذلك مما يقتات به، لو مع وجود الأفضل من الخمسة.
- (٧) فالمعيب والردئ إخراج صدقة لا يجوز، ولا يجزئ؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَتَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ بِهِ إِلَّا أَن تَعْمُؤُوا فِيهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ (البقرة: ٢٦٧).
- (٨) لأنه لا يكال ولا يدخر.
- (٩) أي: إذا كان عند الإنسان فطرة واحدة فيجوز أن يعطيها عشرة فقراء، وإذا كان عنده عشر فطر فإنه يجوز أن يعطيها لفقير واحد.

فائدة:

- ١- لا يجوز دفع القيمة في زكاة الفطر؛ لقول ابن عمر - رضي الله عنهما -: "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير" متفق عليه.
- ٢- يجوز إخراج زكاة الفطر من غير الأصناف الخمسة المذكورة ولو مع توافرها إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتات أهل بلدهم. وكل ما كان أنفع للفقير فهو أفضل.
- ٣- لا يجوز إخراج المعيب ولا يجزئ؛ للآية السابقة، ولقوله صلى الله عليه وسلم: " إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً". (رواه مسلم).

باب إخراج الزكاة^(١)

ويجب على الفور^(٢) مع إمكانه إلا لضرورة^(٣)، فإن منعها جحدا لوجوبها كفر عارف بالحكم^(٤) وأخذت منه وقتل^(٥)، أو بخلاً أخذت منه وعزر^(٦).
وتجب في مال صبي ومجنون فيخرجها وليهما، ولا يجوز إخراجها إلا بنية.
والأفضل أن يفرقها بنفسه^(٧). ويقول عند دفعها هو آخذها ما ورد^(٨).
والأفضل إخراج زكاة كل مال في فقراء بلده^(٩).

-
- (١) أي: زكاة الأموال وهي: سائمة بهيمة الأنعام، والذهب، والفضة، والخارج من الأرض، وعروض التجارة.
(٢) لأن الأصل في الأوامر الفورية.
(٣) أي: يجوز أن يؤخر الزكاة إذا خاف أن يرجع إليه الساعي مرة أخرى، أو خاف على نفسه أو أهله أو ماله؛ كأن يكون يقرب فقراء لصوص فإذا أخرج الزكاة قالوا إنه ذو مال، فيسطون على بيته ويسرقونه أو يقتلونه.
(٤) أي: إذا جحد وجوب الزكاة وكان عالماً بوجوبها، أو كان جاهلاً ومثله يجهله كقريب عهد بالإسلام عرف بذلك فلإن أصر على جحد الوجوب كفر إجماعاً؛ لأنه مكذب لله تعالى، ولرسوله ﷺ.
(٥) أي: يقتل مرتداً كافراً بعد أن يستتاب ثلاثة أيام؛ لحديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -: أن رسول الله ﷺ قال: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة". (متفق عليه). وقال أبو بكر ﷺ: "لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة". (رواه البخاري).
(٦) أي: إذا منع الزكاة بخلاً أو تهاوناً أخذت منه قهراً، ولم يكفر، والتعزير هو: التأديب على كل معصية لا حد فيها ولا كفارة، ويؤدبه إمام أو نائبه؛ لتركه الواجب.
(٧) ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقيها.
(٨) فيقول دافعها: اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا، ويحمد الله على توفيقه لأدائها. ويقول آخذها: أجزك الله فيما أعطيت، وبارك الله لك فيما أبقيت، وجعله لك طهوراً.
(٩) لأن فقراء كل مكان لا يعلم بهم غالباً إلا أهله، وتجب نفقة الفقير على من علم بحاله ويؤيده: "أما عرصة أصبح فيهم أمرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله". (رواه أحمد). ويلحق بذلك إذا كان الفقير في بلد لا تقصر له الصلاة؛ لأنها في حكم البلد الواحد.

ولا يجوز نقلها إلى ما تقصر فيه الصلاة^(١) فإن فعل أجزاء^(٢)، إلا أن يكون في بلد لا فقراء فيه فيفرقها في أقرب البلاد إليه. فإن كان في بلد وماله في آخر أخرج زكاة المال في بلده^(٣)، وفطرته في بلد هو فيه^(٤).

ويجوز تعجيل الزكاة لحولين فأقل^(٥) ولا يستحب^(٦).

-
- (١) تقصر الصلاة إذا كانت المسافة خمسة وسبعين كيلاً تقريباً.
- (٢) الراجح هو: أنه: يجوز نقل الزكاة للحاجة مثل: الفقر، وللمصلحة مثل: القريب الفقير. وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.
- (٣) أي: في البلد الذي فيه المال؛ لأن زكاة المال تتعلق بالمال.
- (٤) أي: فطرته في البلد الذي أدركه العيد وهو فيه؛ لأن زكاة الفطر تتعلق بالبدن.
- (٥) أي: إذا كمل النصاب؛ لأن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك. (رواه أحمد وغيره).
- (٦) أي: تعجيل الزكاة؛ وقد يعتبر ذلك بوجود مصلحة للتعجيل.

الأسئلة

- س ١- اذكر شروط زكاة الفطر.
- س ٢- ما الدليل على أن زكاة الفطر لا تجزئ فيها القيمة؟
- س ٣- ولد شخص قبل غروب الشمس من ليلة الفطر، وآخر بعد غروبها فما حكم زكاة الفطر في حقهما؟
- س ٤- بين الفرق بين:
- أ- رجل لا يعطي الزكاة برضا نفس.
- ب- رجل يمنع الزكاة لكنه لا يجحدها.
- ج- رجل يجحد وجوب الزكاة ولكنه يخرجها عند حلول وقتها.
- س ٥- املأ الفراغ فيما يأتي:
- يقول..... اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها..... ويحمد الله على توفيقه لأدائها ويقول..... آجرك الله فيما..... وبارك الله لك فيما..... وجعله لك طهوراً.
 - يجوز إخراج زكاة الفطر من غير..... ولو مع توافرها إذ المقصود..... خلة المساكين يوم..... ومواساتهم من جنس ما..... أهل..... وكل ما كان أنفع للفقير فهو.....
- س ٦- بين الحكمة من:
- أ- مشروعية زكاة الفطر.
- ب- المعيب والردئ لا يجوز إخراجه ولا يجزيء في الصدقة.
- ج- الأفضل أن يفرق زكاته بنفسه.
- د- زكاة الفطر تخرج في البلد الذي أدركه العيد وهو فيه.

س٧- دلل على ما يأتي:

أ - نفقة الفقير تجب على من علم بحاله.

ب - تقديم الأم في زكاة الفطر.

س٨- يخرج بعض الناس زكاة الفطر من غير معرفة بحال من يأخذها، وضح الحكم في ذلك من خلال ما درست.

س٩- تجب الزكاة على المسلم ثم يتأخر في إخراجها فما الحكم؟

باب أهل الزكاة^(١)

ثمانية^(٢):

الأول: الفقراء وهم: من لا يجدون شيئاً أو يجدون بعض الكفاية.

الثاني: والمساكين: يجدون أكثرها أو نصفها.

الثالث: والعاملون عليها وهم: جباة وحفاظها^(٣).

الرابع: المؤلفة قلوبهم^(٤): ممن يرجى إسلامه أو كف شره، أو يرجى بعطيته قوة إيمانية.

الخامس: الرقاب وهم: المكاتبون^(٥) ويفك منها الأسير المسلم^(٦).

(١) أي: في بيان من يجزيء دفع الزكاة إليه، ومن لا يجزيء، وما يتعلق بذلك.

(٢) فلا يجوز صرف الزكاة أو شيء منها إلى غيرهم إجماعاً، من: بناء المساجد، والقناطر، والجسور، وإصلاح الطرق، وسد البشوق، وتسوير المقابر، وتكفين الموتى، ووقف المصاحف، وبناء الملاهيء والمستشفيات، وغير ذلك من أبواب البر وجهات الخير؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة: ٦٠). وعن زياد بن الحارث مرفوعاً: "إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات، حتى حكم فيها هو، فجزأها ثمانية أجزاء" وقال للسائل: "إن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك". (رواه أبو داود وغيره).

(٣) الذين يعيشهم الإمام لأخذ الزكاة من أربابها، فيعطى بقدر عمله إذا لم يكن له مرتب من بيت المال.

(٤) جمع: مؤلف، وهم: رؤساء قومهم ممن يرجى إسلامه أو كف شره، أو يرجى بعطيته قوة إيمانه أو إسلام نظيره.

(٥) وهم: الأرقاء المكاتبون، الذين اشتروا أنفسهم ثم لم يجدوا وفاء لما تحملوه من دين الكتابة، ولو مع القوة والكسب.

(٦) لأن فيه فك رقبة وهو من أفضل الأعمال المنجية من عذاب الله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ وَمَا أَدْرَاكَ

مَا الْعَقَبَةُ ﴿٢٠﴾ فَكَ رَقَبَةٍ ﴿٢١﴾ (البلد: ١١-١٣).

السادس: الغارم لإصلاح ذات البين، ولو مع غنى، أو لنفسه مع الفقر^(١).

السابع: في سبيل الله وهم: الغزاة المتطوعة أي: لا ديوان لهم^(٢).

الثامن: ابن السبيل: المسافر المنقطع به - دون المنشيء للسفر من بلده- فيعطى ما يوصله

على بلده^(٣)، ومن كان ذا عيال أخذ ما يكفيهم، ويجوز صرفها إلى صنف واحد^(٤)، ويسن إلى أقاربه^(٥) الذين لا تلزمه مؤنتهم^(٦).

(١) الغارم هو: المدين، والغرم في الأصل: لزوم ما يشق على النفس، وسمى الدين غرماً؛ لكونه شاقاً على الإنسان:

والغارم نوعان:

أحدهما: غارم لإصلاح ذات البين، فيلتزم في ذمته مالا؛ عوضاً عما بينهم؛ ليطفيء الثائرة، ويزيل العداوة والأحقاد، ومن فعل ذلك فقد أحسن، ومن الإحسان أن يعطى من الزكاة بمقدار ما غرم، ولو كان غنياً؛ لئلا يححف ذلك بأموال المصلحين أو يوهن عزائمهم عن تسكين الفتن، وكف المفاسد.

ثانيهما: غارم لنفسه: بان تحمل ديوناً لله تعالى أو لآدمي، من أجل حاجته وحاجة عائلته، ولم يكن عنده وفاء، فهذا له حق في صدقات المسلمين.

(٢) أي: ليس لهم مرتب من بيت مال المسلمين، أو لهم مرتب ولكن لا يكفيهم. فيعطون ما يكفيهم من الزكاة.

(٣) السبيل هو: الطريق، فيسمى من لزمها ابن السبيل وهو: المسافر المنقطع به، وليس معه ما يوصله إلى بلده، فيعطى من الزكاة إذا كان سفره سفر طاعة أو مباحاً لو مع غناه في بلده.

(٤) أي: من الأصناف الثمانية؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الْأَصْدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٧١). ولقوله ﷺ: "أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم". (متفق عليه).

(٥) لقول النبي ﷺ: "إن الصدقة على المسكين صدقة، وإها على ذوي الرحم اثنتان: صدقة وصلة". (رواه أحمد وغيره).

(٦) كالحال، والحالة، وكذا العصبه الذين لا يرثون كالأخوة والأعمام وبنيتهم.

فائدة:

١- خمسة من أهل الزكاة لا يأخذون إلا مع الحاجة وهم: الفقير، والمسكين، والمكاتب، والغارم لنفسه، وابن السبيل.

٢- أربعة من أهل الزكاة يجوز لهم الأخذ مع الغنى: العامل، والمؤلف، والغازي، والغارم لإصلاح ذات البين.

فصل (١)

ولا تدفع إلى هاشمي^(٢) ومطلبي^(٣) ومواليهما^(٤) ولا إلى فقيرة تحت غني منفق ولا إلى فرعه^(٥) وأصله^(٦) ولا إلى عبد^(٧) وزوج، وإن أعطاه لمن ظنه غير أهل فبان أهلاً^(٨) أو بالعكس لم يجزه^(٩) إلا لغني ظنه فقيراً^(١٠).

- (١) أي: في بيان موانع الزكاة، وبيان فضل صدقة التطوع.
- (٢) أي: من ينسب إلى عمرو بن عبد مناف، وسمي بذلك؛ لأنه أول من هشم الثريد لأهل الحرم، وهم ورثة هاشم ويدخل فيهم: آل عباس بن عبد المطلب، وآل علي، وآل جعفر، وآل عقيل بن أبي طالب، وآل الحارث بن عبد المطلب، وآل أبي لؤب، وقد أجمع العلماء على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى هؤلاء؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ الحسن بن علي تمرًا من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله ﷺ: "كخ كخ ارم بها، أما علمت أنا لا نأكل الصدقة". وفي رواية: "إنا لا نأكل لنا الصدقة". (متفق عليه). وقوله ﷺ: "إنما لا تحل لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس". (رواه مسلم).
- (٣) وهم المنتسبون إلى المطلب أخو هاشم وأبوهما: عبد مناف. والصحيح أنه يجزيء دفع الزكاة إليهم وإلى مواليهم؛ لأنهم ليسوا من آل محمد.
- (٤) لقول الرسول ﷺ: "وإن مولى القوم منهم". (رواه أبو داود وغيره).
- (٥) أي: لا يجزئ دفع الزكاة إلى الفرع وهم: الأولاد وإن سفلوا كأولاد البنين، وأولاد البنات، وإنما منع دفع الزكاة إلى ولده؛ خشية أن تكون محاباة.
- (٦) أي: كالأب والجد، والأم والجددة وإن علوا.
- (٧) لأن نفقته واجبة على سيده.
- (٨) أي: فلا تجزئه؛ لأنه حين دفعها يعتقد أنها وضعت في غير موضعها، ولأنه متلاعب، كيف يعطي زكاته لشخص يظنه غنياً.
- (٩) كمن أعطى هاشمياً يظنه غير ذلك، أو عبداً يظنه حراً، أو كافراً ظنه مسلماً؛ لأن المعتبر حالة الدفع؛ لعدم جزمه بنية الزكاة حال دفعها لمن ظنه غير أهل لها.
- (١٠) أي: فنجزئه؛ اعتباراً بحالة الدفع، ولأن مثل ذلك يخفى كثيراً، ولأن الرسول ﷺ قال لرجلين جليدين يسألانه من الصدقة فقلب فيهما البصر ورآهما جليدين فقال: "إن شئتما أعطيتكما ولاحظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب". (رواه أحمد، وغيره).

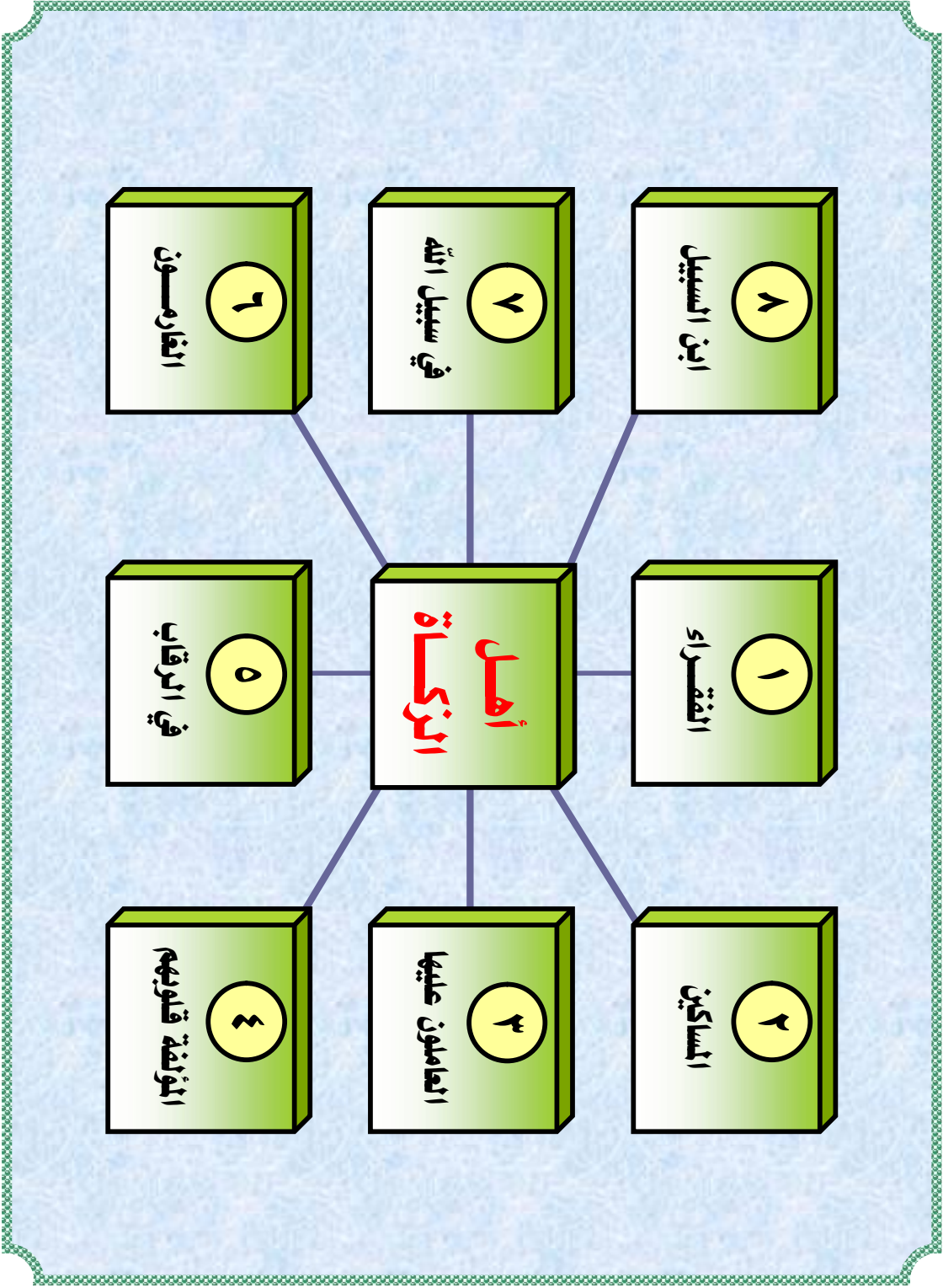
وصدقة التطوع مستحبة^(١). وفي رمضان^(٢) وأوقات الحاجات أفضل^(٣)، وتسن بالفاضل عن كفايته ومن يمونه^(٤) ويأثم بما ينقصها^(٥).

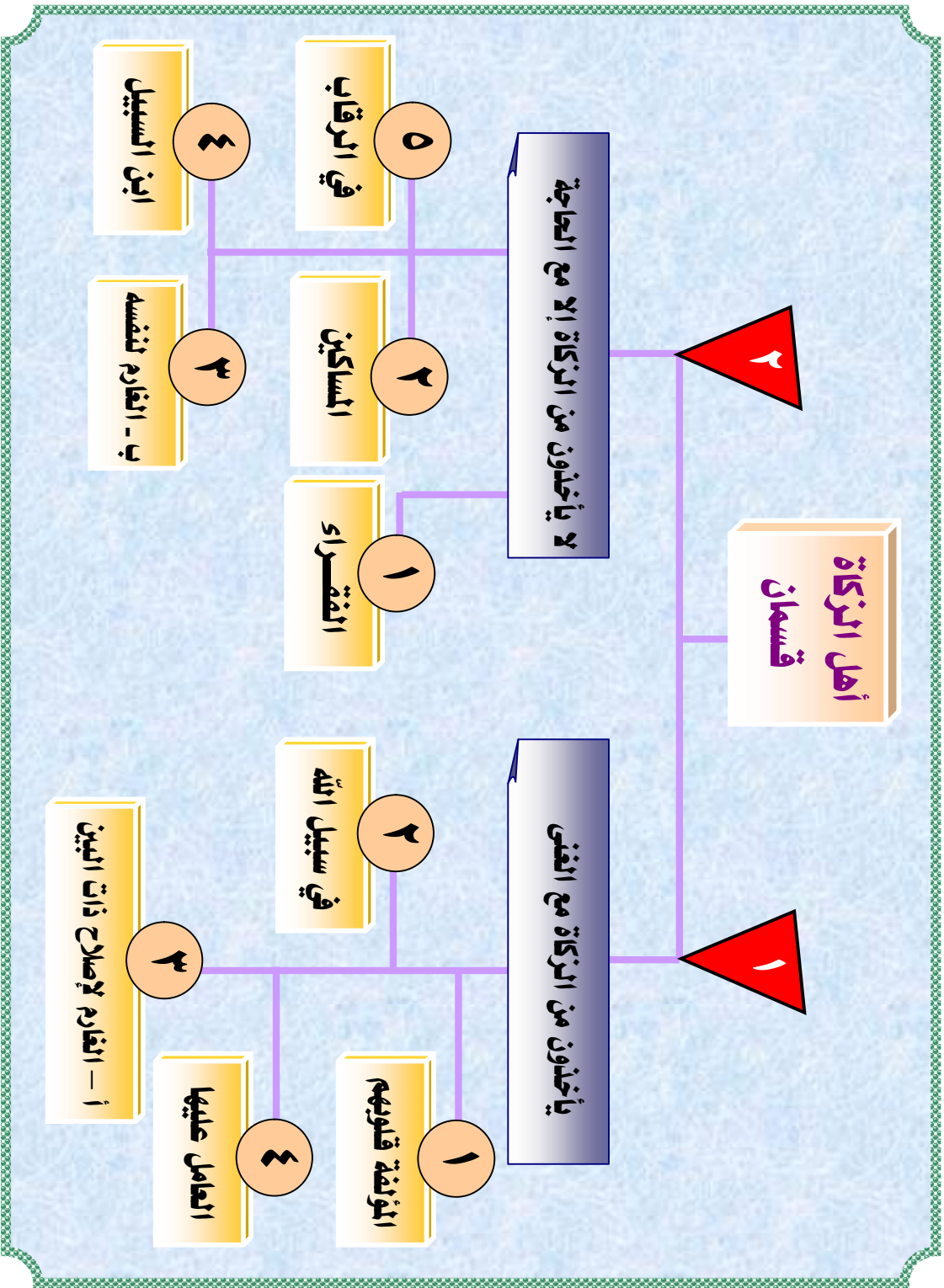
-
- (١) لأنها من الرحمة بالناس والشفقة عليهم. وقال غير واحد من العلماء انما زمن الجماعة أفضل من التطوع بالجهاد والحج والعتق.
- (٢) لأجل مضاعفة الحسنات.
- (٣) لقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةِ﴾ (البلد: ١٤).
- (٤) لأن نفقتهم واجبة عليه ولقوله ﷺ: " اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ". (متفق عليه).
- (٥) أي: يأثم المتصدق بصدقة تنقص كفايته وكفايته من يمونه؛ لقول الرسول ﷺ: " كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت ". (أبو داود وغيره).

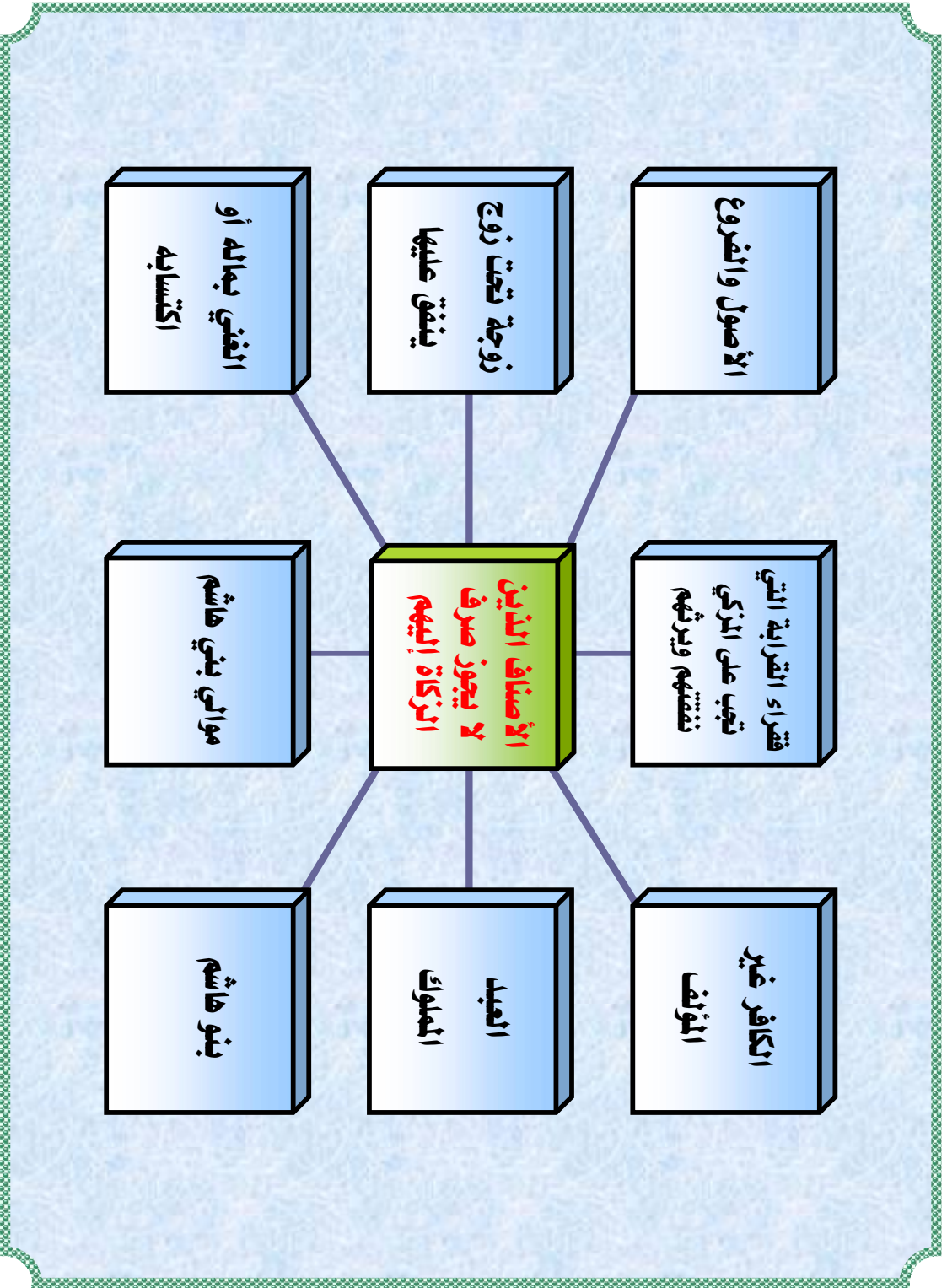
فائدة:

الأصناف الذين لا يجوز دفع الزكاة إليهم:

- ١- الكافر غير المؤلف.
- ٢- العبد المملوك.
- ٣- بنو هاشم، ومواليهم؛ لأن الزكاة من أوساخ الناس، ويستثنى من ذلك إذا كان غازياً، أو مؤلفاً، أو غارماً لإصلاح ذات البين؛ لجواز الأخذ مع الغني، وعدم المنة فيه.
- ٤- الغني بماله أو اكتسابه.
- ٥- زوجة تحت زوج ينفق عليها.
- ٦- الأصول والفروع، إلا إذا كان عاملاً أو غازياً أو مؤلفاً أو غارماً لإصلاح ذات البين.
- ٧- فقراء القرابة الذين تجب نفقتهم على المركزي، إلا إذا كان عاملاً أو غازياً أو مؤلفاً أو غارماً لإصلاح ذات البين أو مكاتباً أو ابن السبيل.







الأسئلة

- س ١- ضع علامة (✓) أو (x) أمام الجمل التالية:
- أ- يجوز صرف الزكاة في بناء المساجد والقناطر والجسور، وإصلاح الطرق. ()
- ب- يعطى المسافر الذي انقطع به الطريق من الزكاة إذا كان فقيراً في بلده. ()
- ج- يجوز دفع الزكاة لولد البنت دون ولد الابن. ()
- س ٢- بين معنى قول المؤلف - رحمه الله -: (صدقة التطوع في وقت الحاجة أفضل).
- س ٣- خمسة من أهل الزكاة لا يأخذون إلا مع الحاجة فمن هم.
- س ٤- عرف ما يلي:
- (الغارم لنفسه - الهاشمي - في سبيل الله - المؤلفة قلوبهم).
- س ٥- دلل على ما يأتي:
- أ - فك الرقاب من أفضل الأعمال المنجية عند الله - تعالى - .
- ب - أن الصدقة لا تحل لبني هاشم.
- ج - أن الزكاة يجوز صرفها على صنف واحد من الأصناف الثمانية.
- س ٦- إذا أعطى المزكي غنياً ظنه فقيراً أجزاءً. وضح معنى هذه الجملة.
- س ٧- أمامك أحاديث ورد ذكرها في الشرح. اذكر المسائل التي سيقت من أجلها:
- أ- "وأن مولى القوم منهم".
- ب- "اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول".
- ج- "إن الصدقة على ذوي الرحم اثنتان: صدقة وصلة".
- س ٨- إذا تصدق المتصدق بصدقة تنقص كفايته وكفاية من يمونه فما الحكم؟

كتاب الصيام^(١)

يجب صوم رمضان برؤية هلاله، فإن لم ير مع صحو ليلة الثلاثين أصبحوا مفطرين، وإن حال دونه غيم أو قتر فظاهر المذهب يجب صومه^(٢)، وإن روي نهاراً فهو لليلة المقبلة^(٣)، وإذا رآه أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم^(٤).

ويصام برؤية عدل ولو أنتى، وإن صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوماً فلم يُر الهلال، أو صاموا لأجل غيم لم يفطروا^(٥).

(١) الصيام في اللغة: الإمساك، وأما في الشرع: فهو التعبد لله تعالى بالإمساك عن الأكل والشرب، وسائر المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. وصيام شهر رمضان أحد أركان الإسلام الخمسة، وأجمع العلماء على أن من أنكر وجوبه كفر. وفرض في السنة الثانية من الهجرة، فصام رسول الله ﷺ تسع رمضان.

من فوائد الصيام:

- أ- أنه سبب للتقوى قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٨٣) فيزكى النفس وينقيها من الأخلاق الرديئة والأخلاق الرذيلة.
 - ب- أن فيه التزهيد في الدنيا وشهواتها والترغيب فيما عند الله - سبحانه وتعالى - .
 - ج- أن فيه قهراً للنفس وترك الشهوات فقد ورد في الحديث: "إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم فضيقوا مجاربه بالجوع بالصوم". فإذا أكل الإنسان انبسطت نفسه وضعفت إرادتها ومحبتها للعبادة.
 - د- أن فيه تديباً على تحمل المسؤولية، وتحمل المشاق، والتحلي بالصدق والصبر وأداء الأمانة.
 - ه- أن بسببه تتعقد بين المسلمين أواصر المحبة والإخاء والبذل والعطاء والإحسان للمساكين.
- (٢) هذا هو يوم الشك ويكره صيامه أو يحرم؛ لأن الراجح أنه لا يجب صوم رمضان إلا بأحد أمرين:
- الأول:** رؤية هلاله؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥) فلا يصام بمقتضى الحساب.
- الثاني:** إتمام شهر شعبان ثلاثين يوماً؛ لأن الشهر الهلالي لا يمكن أن يزيد عن ثلاثين يوماً ولا ينقص عن تسعة وعشرين يوماً.

- (٣) أي: فلا يمسك إن كان في الثلاثين من شعبان، ولا يفطر إن كان في الثلاثين من رمضان.
- (٤) لقوله ﷺ "صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته". (رواه النسائي). وهذا خطاب لجميع الأمة في كل زمان ومكان إن اتفقت مطالع الهلال أما إن اختلفت المطالع فلكل بلد حكم يخصهم.
- (٥) لما يفهم من قوله ﷺ: "فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا" (رواه النسائي). ولأن الصوم كان احتياطاً، والأصل بقاء رمضان، فعليه لا بد من صيام الحادي والثلاثين. وعلى القول الصحيح لا ترد هذه المسألة؛ لأنه لن يصام لأجل غيم وإنما ترد على قول من يلزمهم بالصيام لأجل غيم.

ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله، أو رأى هلال شوال صام^(١). ويلزم الصوم لكل مسلم مكلف قادر^(٢). وإذا قامت البينة في أثناء النهار وجب الإمساك والقضاء على كل من صار في أثناءه أهلاً لوجوبه^(٣).

وهكذا حائض ونفساء طهرتا، ومسافر قدم مفطراً ومن أفطر لكبير، أو مرض لا يرجى برؤه، أطعم لكل يوم مسكيناً^(٤)، ويسن لمريض يضره^(٥)، ولمسافر يقصر^(٦).

(١) لعلمه أنه من رمضان؛ لعموم قول رسول الله ﷺ: " الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفترون والأضحى يوم تضحون". (رواه أبو داود وغيره).

(٢) هذه شروط وجوب الصوم وهي ستة:

١- الإسلام.

٢- العقل.

٣- البلوغ.

٤- القدرة على الصوم.

٥- الإقامة.

٦- الخلو من الموانع.

(٣) مثل: أن يكون الذي رأى هلال رمضان في مكان بعيد وحضر إلى القاضي في النهار وشهد برؤية الهلال. يقول المؤلف: إنه يجب الإمساك والقضاء على كل من يلزمهم الإمساك في أثناء النهار وهم: (سبعة).

١- الكافر إذا أسلم.

٢- الصغير إذا بلغ.

٣- المجنون إذا أفاق.

٤- الحائض إذا طهرت من حيضها.

٥- النفساء إذا طهرت من نفاسها.

٦- المسافر إذا قدم مفطراً.

٧- مريض بريء من مرضه.

والصواب أن الإمساك في حق هؤلاء بقية النهار سنة عند أكثر العلماء.

(٤) لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ (البقرة: ١٨٤). قال البخاري: قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : نزلت رخصة للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة لا يستطيعان الصيام فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً.

(٥) أي: يستحب الفطر لمريض يضره الصوم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٥). والصحيح أن الفطر واجب لصاحب هذه الحالة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النساء: ٢٩).

(٦) أي: يستحب للمسافر الفطر، وإذا لم يحصل مشقة ظاهرة ولا ضرر فالصوم أفضل؛ لبراءة الذمة في الحال، أما جواز الفطر فلا خلاف فيه.

وإن نوى حاضر صوم يوم ثم سافر في أثناءه فله الفطر^(١). وإن أفطرت حامل، أو مرضع خوفاً على أنفسهما قضاها فقط^(٢)، وعلى ولديهما قضا وأطعمتا لكل يوم مسكيناً^(٣). ومن نوى الصوم ثم جن أو أغمي عليه جميع النهار - ولم يُفِق جزءاً منه - لم يصح صومه لا إن نام جميع النهار. ويلزم المغمى عليه القضاء فقط^(٤).

ويجب تعيين النية من الليل^(٥) لصوم كل يوم واجب، لا نية الفريضة^(٦).
ويصح النفل بنية من النهار قبل الزوال وبعده^(٧).

ولو نوى إن كان غداً من رمضان فهو فرضي لم يجزئه^(٨).
ومن نوى الإفطار أفطر^(٩).

(١) أي: إذا فارق بيوت قريته.

(٢) لأثما بمنزلة المريض.

(٣) قال ابن عباس رضي الله عنهما: والمرضع والحلبى إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا. (رواه أبو داود) أي: مع قضاء الصيام، وسكت عنه ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأنه معلوم.

(٤) **هذه ثلاثة أشياء متشابهة: الجنون، والإغماء، والنوم، وأحكامها تختلف:**

أ- الجنون: إذا جن قبل الفجر حتى غربت الشمس فلا يصح صومه، ولا يلزمه القضاء؛ لأنه ليس أهلاً للوجوب.
ب- المغمى عليه: إذا أغمي عليه بعد السحور جميع النهار فلا يصح صومه؛ لأنه غير عاقل، ولكن يلزمه القضاء؛ لأنه مكلف. وإن أغمي عليه قبل أذان الفجر، وأفاق بعد طلوع الفجر يصح صومه.
ج- النائم: إذا تسحر ونام قبل أذان الفجر ولم يستيقظ إلى بعد غروب الشمس فصومه صحيح ولا قضاء عليه؛ لأن النوم عادة؛ ولا يزول به الإحساس بالكلية، فإذا نبه انتبه، فهو كساه وذاهل.

(٥) لحديث حفصة أم المؤمنين - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال: "من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له". (رواه الخمسة).

(٦) أي: لا يجب على من صام رمضان أو يوماً منه أن ينوي كون الصوم فرضاً، بل يكفي أن ينوي أنه يصوم من رمضان، أو من قضاؤه، أو كفارة أو نذر.

(٧) أي: يصح صوم التطوع بنية من النهار بشرط أن لا يكون أكل أو شرب شيئاً قبل نيته.

(٨) لعدم جزمه بالنية. وعن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه يجزئه، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -.

(٩) لأنه قطع نية الصيام بنية الفطر؛ فكأنه لم ينو ابتداء.

فائدة:

شروط صحة الصوم ستة:

- ١- الإسلام.
- ٢- العقل.
- ٣- التمييز.
- ٤- انقطاع دم الحيض.
- ٥- انقطاع دم النفاس.
- ٦- النية لصوم كل يوم واجب.

ويباح الفطر في نهار رمضان لهؤلاء:

- ١- كبير السن الذي لا يستطيع الصيام.
 - ٢- المريض الذي يشق عليه الصيام.
 - ٣- المسافر.
 - ٤- الحامل إذا خافت على نفسها أو ولدها.
 - ٥- المرضع إذا خافت على نفسها أو ولدها.
- ويجب الفطر على من احتاجه لإنقاذ معصوم من مهلكة كغرق ونحوه.

الإسلام

العمل

البناء

القدرة على الصوم

الإقامة

الخلاص من الموانع

شروط

وجوب

صيام شهر

رمضان

البارك

شروط صحة الصوم

انتفاع دم النفس

٥

التهيؤ

٣

الإسلام

١

النية

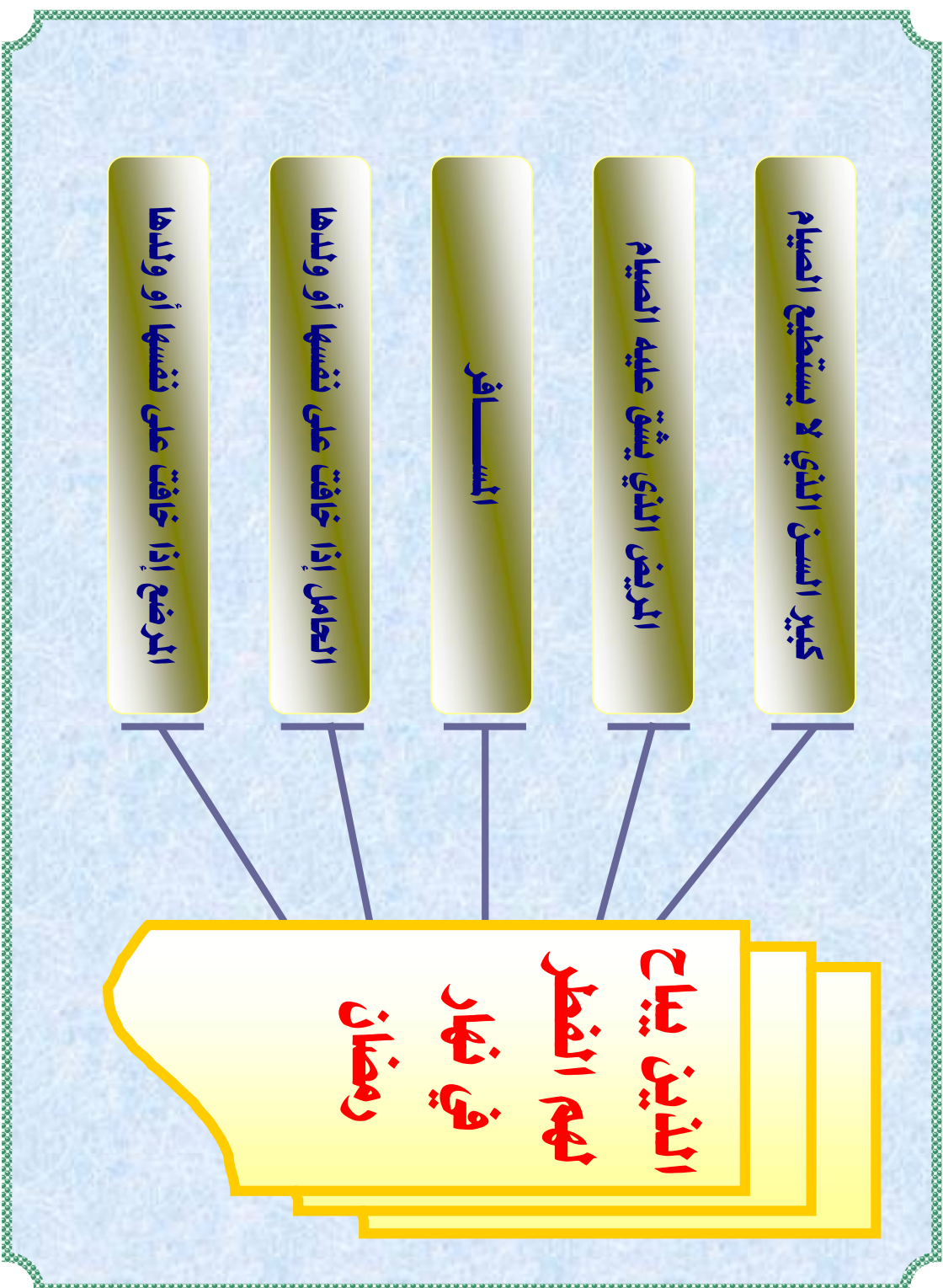
٦

انتفاع دم الحيض

٤

العقل

٢



باب ما يفسد الصوم^(١) ويوجب الكفارة^(٢)

من أكل أو شرب، أو استعط^(٣)، أو احتقن^(٤)، أو اكتحل بما يصل إلى حلقة^(٥) أو أدخل إلى جوفه شيئاً من أي موضع كان^(٦) غير إحليله^(٧)، أو استقاء^(٨)، أو استمنى^(٩)، أو باشر^(١٠) فأمنى، أو أمذى^(١١)، أو كرر النظر فأنزل، أو حجم أو احتجم^(١٢)، وظهر دم عامداً ذاكراً لصومه فسد^(١٣)،

-
- (١) أي: من المفطرات، وهو كل ما ينافيه من: أكل، وشرب، وجماع ونحوها.
(٢) كاجتماع في نهار رمضان، والكفارة: عقوبة، أو زاجر، واستدراك لفرط المذنب ومغفرة لذنبه.
(٣) أي: جعل في أنفه دواء أو غيره. بشرط أن يصل إلى حلقة أو دماغه.
(٤) أي: ما يحقن المريض من الدواء إذا كان من فتحة الشرج؛ لأنه يصل إلى الجوف.
(٥) أي: بكحل أو صبر أو ذرور أو إثم. ويرى شيخ الإسلام - رحمه الله - أنه لا يفطر.
(٦) أما الإبر الطبية فإنها لا تفتقر إلا إذا كانت مغذية، وكذلك البخاخ في الفم لصاحب الربو فإنه لا يفطر.
(٧) الإحليل: مخرج البول من ذكر الرجل فلو قطر فيه دهناً أو غيره لم يبطل صومه، لأنه لا منفذ فيه، وإنما يخرج البول رشحاً.
(٨) أي: عمدًا فقاء؛ لقوله ﷺ: " من ذرعه القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمدًا فليقض ". (رواه الترمذي).
(٩) أي: استدعى خروج المني، فإن أنزل أفطر، وإن لم ينزل فقد أتى محرماً، ولا يفسد صومه.
(١٠) أي: باشر زوجته سواء باشرها باليد أو قبلها فأنزل فسد صومه.
(١١) الراجح أن المذي لا يفطر؛ لأنه ليس كالمني، وقياسه على المنى لا يصح.
(١٢) الحجامه: شرط ظاهر الجلد قصداً، لإخراج الدم من الجسد دون العروق، أما الحاجم فإنه لا يفطر إذا حجم بآلات منفصلة.
(١٣) أي: في كل ما تقدم من قوله: (من أكل) وما بعده، وذلك بشرطين:

١- أن يكون عامداً.

٢- أن يكون ذاكراً.

لا ناسياً أو مكرهاً. أو طار إلى حلقه ذباب أو غبار، أو فكر فأنزل، أو احتلم.
أو أصبح في فيه طعام فلفظه^(١)، أو اغتسل، أو تغمض، أو استنثر، أو زاد على الثلاث أو
بالغ^(٢) فدخل الماء حلقه لم يفسد.
ومن أكل شاكاً في طلوع الفجر صح صومه^(٣)، لا إن أكل شاكاً في غروب الشمس^(٤)، أو
معتقداً أنه ليل فبان نهاراً.

(١) أما لو ابتلعه حتى وصل ما بين حنجرتيه ومعدته، فلا يلزمه إخراجه، ولو حاول إخراجه لفسد صومه من جهة التقية.

(٢) أي: في المضمضة والاستنشاق.

(٣) لأن الأصل بقاء الليل.

(٤) أي: فسد صومه؛ لأن الأصل بقاء النهار. واختار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية - رحمهما الله - أن الصيام

صحيح؛ لعموم قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (البقرة: ٢٨٦).

فصل (١)

ومن جامع في نهار رمضان في قبل أو دبر^(٢) فعليه القضاء والكفارة. وإن جامع دون الفرج فأنزل، أو كانت المرأة معذورة^(٣)، أو جامع من نوى صوم في سفره أفطر ولا كفارة^(٤). وإن جامع في يومين، أو كرره في يوم ولم يكفر فكفارة واحدة في الثانية^(٥)، وفي الأولى اثنتان^(٦). وإن جامع ثم كفر ثم جامع في يومه فكفارة ثانية. وكذلك من لزمه الإمساك إذا جامع. ومن جامع وهو معافى ثم مرض أو جن أو سافر لم تسقط^(٧).

ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام رمضان^(٨) وهي^(٩): عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، فإن لم يجد سقطت^(١٠).

(١) عقد المؤلف - رحمه الله - فصلاً خاصاً للجماع؛ لكونه أعظم المفطرات تحريماً.

(٢) يشمل القبل الحلال، ويشمل القبل الحرام بالزنا، وأما الدبر فحرام.

(٣) أي: بجهل، أو نسيان، أو إكراه.

(٤) لأنه يباح له الفطر في رمضان.

(٥) وهي: ما إذا كرر الوطء في يوم قبل أن يكفر؛ لتداخلهما.

(٦) وهي: ما إذا جامع في يومين فتعدد الكفارة بتعدد الجماع؛ لأن كل يوم عبادة مفردة.

(٧) أي: الكفارة عنه؛ لأنها استقرت في ذمته.

(٨) فلو حصل الجماع في قضاء رمضان فسد صومه وعليه القضاء ولم يلزمه كفارة.

(٩) أي: كفارة الجماع في نهار رمضان، وهي على الترتيب، وليست على التخيير.

(١٠) أي: لم يجد شيئاً يطعمه المساكين سقطت الكفارة؛ لأن الرجل لما دفع إليه النبي ﷺ التمر؛ ليطعمه للمساكين، فأحبره

بما حثته قال ﷺ: "أطعمه أهلك". (رواه البخاري ومسلم). ولم يأمره بكفارة أخرى، ولم يذكر له بقاءها في ذمته،

ومحاسن شريعة الإسلام لا تحصى، وهذا الحديث منها.

باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء^(١)

يكره جمع ريقه فيبتلعه، ويحرم بلع النخامة^(٢)، ويفطر بها فقط إن وصلت إلى فمه. ويكره ذوق طعام بلا حاجة^(٣)، ومضغ علك قوي^(٤)، وإن وجد طعمهما في حلقة أفطر^(٥)، ويحرم العلك المتحلل إن بلع ريقه^(٦). وتكره القبلة لمن تُحرَّك شهوته^(٧).

ويجب اجتناب كذب وغيبة وشتم^(٨) وسن لمن شتم قوله: إني صائم^(٩). وتأخير سحور^(١٠) وتعجيل فطر، على رطب، فإن عدم فتمر، فإن عدم فماء^(١١).

- (١) أي: في الصيام، وحكم قضاء صوم رمضان وغيره.
- (٢) لما فيها من الاستقذار والضرر.
- (٣) أي: إلى ذوقه، لأنه لا يأمن أن يصل إلى حلقة فيفطره. ولا بأس به إذا كان لحاجة ومصلحة.
- (٤) العلك القوي هو: الذي لا يتحلل منه أجزاء بل كلما مضغ قوي وصلب، ويكره مضغه؛ لأنه يجلب البلغم ويجمع الريق ويورث العطش.
- (٥) لأنه أوصله إلى جوفه أشبه ما لو تعمد الأكل.
- (٦) لأنه تعريض لفساد صومه.
- (٧) أي: قبله الزوج لزوجته في نهار رمضان إذا كان ذلك يجره شهوته.
- (٨) وكذا نيمة؛ لقول الرسول ﷺ: "من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه". (رواه البخاري) فالزور: كل قول وفعل محرم، لكنه لا يفطر بذلك.
- (٩) يقول جهراً إذا كان في الفرض، وسراً إذا كان نفلاً؛ حتى يكون أبعد من الرياء، وهذا من حسن الخلق، ومن التأديب بالسكوت ومن محاسن دين الإسلام المهادفة إلى كل خير وسعادة.
- (١٠) اقتداء بالرسول ﷺ؛ وترقباً للخيرية؛ لقوله ﷺ: "لا تزال أمتي بخير ما أخرجوا السحور، وعجلوا الفطر". (رواه أحمد).
- (١١) ما لم يحش طلوع الفجر الثاني، والفطر: إذا تحقق غروب الشمس.
- (١١) لقول الرسول ﷺ: "إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر؛ فإنه بركة، فمن لم يجد فليفطر على ماء؛ فإنه طهور". (رواه الخمسة). وفعله ﷺ؛ لقول أنس ؓ: كان الرسول ﷺ: "يفطر على رطبات قبل أن يصلي، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات، فإن لم يكن حساحسوات من ماء". (رواه أحمد وغيره).

وقول ما ورد^(١)، ويستحب القضاء متتابعاً^(٢)، ولا يجوز إلى رمضان آخر من غير عذر، فإن فعل فعله مع القضاء إطعام مسكين لكل يوم^(٣)، وإن مات ولو بعد رمضان آخر^(٤). وإن مات وعليه صوم، أو حج، أو اعتكاف، أو صلاة نذر، استحب لوليه^(٥) قضاؤه^(٦).

- (١) أي عند الفطر وغيره وهي: التسمية في اوله والحمد في آخره، وهناك آثار أخرى منها: " اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت، سبحانك وبحمدك، اللهم تقبل مني إنك أنت السميع العليم". (رواه الدار قطني).
- (٢) أي: في قضاء رمضان. وإذا لم يبق من شعبان إلا قدر ما عليه، فتجب المبادرة لقضائه؛ لأن عائشة - رضي الله عنها - يكون عليها الصيام من رمضان فلا تستطيع أن تقضيه إلا في شعبان، لمكان رسول الله ﷺ منها. ولم يرد ما يدل على إنكار رسول الله ﷺ عليها.
- (٣) قضاء رمضان على التراخي وليس على الفور. فإن أخر القضاء حتى دخل عليه رمضان آخر فله حالتان:
- الحالة الأولى:** جائز إذا كان له عذر في التأخير، ويجب عليه القضاء، ولا تجب عليه الكفارة.
- الحالة الثانية:** محرم إذا لم يكن له عذر في التأخير وعليه مع القضاء إطعام مسكين لكل يوم.
- (٤) أي: وإن مات من عليه القضاء بعد أن أخره إلى رمضان آخر فإنه ليس عليه إلا إطعام مسكين؛ لأن القضاء في حقه تعذر.

- (٥) الولي هو: الوارث، وقيل هو: القريب مطلقاً، وأحق الناس بهم ورثته.
- (٦) قضاء المنذور فقط؛ لأن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وقال: إن أختي نذرت أن تحج، وإنما ماتت فقال النبي ﷺ: " لو كان عليها دين أكنت قاضيه؟ " قال: نعم. قال: " فاقضوا الله فهو أحق بالقضاء". (متفق عليه).

ويشترط لذلك شرطان:

- الأول:** أن يتمكن النادر من فعل المنذور فلم يفعله إلا الحج فلا يعتبر تمكنه في حياته.
- الثاني:** أن يخلف الميت مالاً فيفعل الولي ما وجب على الميت، أو يدفع إلى من يفعله عنه.

باب صوم التطوع^(١)

يسن صيام أيام البيض^(٢)، والاثنين والخميس^(٣)، وست من شوال^(٤)، وشهر المحرم وأكده العاشر ثم التاسع^(٥)، وتسع ذي الحجة^(٦)، ويوم عرفة لغير حاج بها^(٧).
وأفضله صوم يوم وفطر يوم. ويكره إفراد رجب^(٨) والجمعة^(٩). والسبت والشك^(١٠).

- (١) أي: وما نُهيَ عن صومه، وذكر ليلة القدر، وتطوع بالشيء: تبرع به. وصوم التطوع فيه فضل عظيم، لحديث: "كل عمل ابن آدم يضاعف: الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف"، قال الله تعالى: "إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به". (متفق عليه)، ولأنها العبادة الوحيدة التي لم يعبد المشركون بها آلهتهم. وأعلم أنه من رحمة الله تعالى وحكمته: أن جعل للفرائض ما يمثّلها من التطوع؛ من أجل ترقيع الخلل الذي يحصل في الفريضة من وجه، ومن أجل زيادة الأجر والثواب للعاملين من وجه آخر. وقد جاء في الحديث "انظروا هل لعبدي من تطوع؟ فإن كان له تطوع، قال: أتموا لعبدي فريضته من تطوعه". (رواه أحمد وأبو داود وغيرهما).
- (٢) لحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا صمت من الشهر ثلاثاً فصم: ثلاث عشرة، وأربع عشرة وخمس عشرة". (رواه الترمذي) سميت بذلك؛ لبياض ليلاتها بالقمر.
- (٣) لأن الرسول ﷺ كان يصومها، ويقول: "تعرض الأعمال يوم الأثنين والخميس، فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم". (رواه الترمذي).
- (٤) لحديث: "من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر". (رواه مسلم).
- (٥) لحديث: "أفضل الصيام بعد رمضان: شهر الله المحرم" (رواه مسلم). وقوله ﷺ: "لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع". (رواه مسلم). ولما سئل عن صيام عاشوراء قال: "يكفر السنة الماضية". (رواه مسلم).
- (٦) لحديث: "ما من أيام العمل الصالح فيها، أحب إلى الله من هذه الأيام". يعني: أيام العشر. (رواه البخاري).
- (٧) لقول الرسول ﷺ لما سئل عن صيامه قال: "يكفر السنة الماضية والسنة الباقية". (رواه مسلم). وأما الحاج فيكره له صيام يوم عرفة؛ لأن الرسول ﷺ لم يصمه في حجة الوداع، ولأنه يضعف الحاج عن الدعاء.
- (٨) لأن في إفراد رجب بالصوم إحياء لشعائر الجاهلية، واتخاذ شرع لم يأذن به الله تعالى. وتزول الكراهة إذا صامه مع غيره.
- (٩) لقول الرسول ﷺ: "لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده". (متفق عليه).
- (١٠) وهو ليلة الثلاثين من شعبان إذا حال دون رؤية الهلال غيم أو قتر.

ويحرم صوم العيدين^(١) ولو في فرض^(٢)، وصيام أيام التشريق^(٣) إلا عن دم متعة وقران^(٤).
ومن دخل في فرض موسم حرم قطعه^(٥). ولا يلزم في النفل^(٦) ولا قضاء فاسده إلا الحج^(٧)،
وترجى ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان. وأوتاره أكد^(٨)، وليلة سبع وعشرين أبلغ^(٩)،
ويدعو فيها بما ورد^(١٠).

-
- (١) أي: عيد الفطر وعيد الأضحى. ولا يصح صيامهما؛ لنهي النبي ﷺ عن صيامهما في الحديث المتفق عليه.
- (٢) كقضاء رمضان أو نذر أو كفارة.
- (٣) هي: اليوم الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر من ذي الحجة؛ لأن الرسول ﷺ قال فيها: "أيام التشريق أيام أكل وشرب، وذكر لله عز وجل" (رواه مسلم).
- (٤) التمتع في الحج هو: أن يأتي بالعمرة أولاً ثم يحل، ثم يحرم بالحج في عامه. والقارن: يحرم بالحج والعمرة جميعاً. فيلزم التمتع والقارن هدي: شاه أو سبع بدنه أو سبع بقرة، فإذا لم يجد هدياً جاز له أن يصوم أيام التشريق؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٦).
- (٥) أي: وقته موسم، كمن أحرم بالصلاة في أول وقتها، وكقضاء رمضان قبل شهر شعبان، حرم قطع ذلك بلا عذر شرعي؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (محمد: ٣٣).
- (٦) أي: فالمتنفل لا يجب عليه الإتمام؛ لقوله ﷺ: "الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء أفطر وإن شاء صام". (رواه أحمد وغيره).
- (٧) أي: لا يلزم قضاء ما فسد من النفل، إلا الحج والعمرة، فيجب إتمامهما، فإن أفسدهما أو فسد لزمه القضاء.
- (٨) وهي يوم: إحدى وعشرون، وثلاث وعشرون، وخمس وعشرون، وسبع وعشرون، وتسع وعشرون.
- (٩) أي: أبلغ الأوتار وأرجاها، لكنها لا تتعين في ليلة السابع والعشرين. فينبغي للمؤمن تحريها في العشر الأخير جميعه، لقوله ﷺ: "تحروها في العشر الأواخر". وتكون في السبع الأواخر أكثر.
- (١٠) فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: يا رسول الله، إن وافقتها فبم أذعو؟ قال: "قولي: اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني". (رواه أحمد وغيره).

باب الاعتكاف^(١)

هو لزوم مسجد لطاعة الله تعالى^(٢)، مسنون^(٣). ويصح بلا صوم^(٤)، ويلزمان بالنذر^(٥)، ولا يصح إلا في مسجد يجمع فيه^(٦)، إلا المرأة ففي كل مسجد سوى مسجد بيتها^(٧). ومن نذره، أو الصلاة في مسجد غير الثلاثة - وأفضلها الحرام، فمسجد المدينة، فالأقصى^(٨) - لم يلزمه فيه^(٩). وإن عين الأفضل لم يجز فيما دونه، وعكسه بعكسه^(١٠).

-
- (١) الاعتكاف لغة: لزوم الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامِهِمْ﴾ (الأعراف: ١٣٨).
 - (٢) هذا تعريف الاعتكاف شرعاً.
 - (٣) بالكتاب والسنة والإجماع، وكل وقت، وفي رمضان أكد، وأكد العشر الأواخر.
 - (٤) لقول الرسول ﷺ: "أوف بندرك" لما قال له عمر ﷺ: إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام. (متفق عليه).
 - (٥) أي: الاعتكاف والصوم، لقول الرسول ﷺ: "من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه". (رواه البخاري).
 - (٦) أي: تقام فيه صلاة الجماعة؛ لأنها واجبة على الرجال في المساجد، ولا يجب أن تصلى فيه الجمعة.
 - (٧) أي: لأنه ليس بمسجد، فتعتكف في كل مسجد، لأن صلاة الجماعة لا تجب عليها.
 - (٨) هذا بيان بالمساجد الثلاثة وترتيبها في الأفضلية.
 - (٩) أي: لم يلزمه الاعتكاف في المسجد الذي عينه، بل يجوز أن يعتكف ويصلي في أي مسجد من مساجد المسلمين. لكن إن نذر الاعتكاف في جامع، لم يجزه إلا في مسجد تقام فيه الجمعة.
 - (١٠) فإن عين مسجد المدينة أو الأقصى أجزاء في المسجد الحرام، وإن عين المسجد الحرام لم يجزه في مسجد المدينة والمسجد الأقصى.

ومن نذر زمنًا معينًا دخل معتكفه قبل ليلته الأولى وخرج بعد آخره^(١)، ولا يخرج المعتكف إلا لما لا بدله منه^(٢). ولا يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة إلا أن يشترطه. وإن وطئ في فرج فسد اعتكافه. ويستحب اشتغاله بالقرب^(٣)، واجتناب ما لا يعنيه.

-
- (١) ففي العشر الأواخر من رمضان يدخل معتكفه بعد غروب شمس ليلة إحدى وعشرين، وخرج بعد مغرب ليلة العيد.
(٢) مثل: المأكل والمشرب لعدم من يحضره، وقضاء حاجة، ووضوء، وصلاة جمعة ونحو ذلك.
(٣) مثل: التفكير، والذكر، وقراءة القرآن، والصلاة، والدعاء، والتوبة، والاستغفار، وغير ذلك من أنواع القرب.

فائدتان:

الأولى: شروط صحة الاعتكاف سبعة:

- ١- النية.
- ٢- الإسلام.
- ٣- العقل.
- ٤- التمييز.
- ٥- أن يكون في المسجد.
- ٦- عدم ما يوجب الغسل فلا يصح من جنب ولا حائض.
- ٧- أن يكون في مسجد تصلي فيه الجماعة في حق من تجب عليه الجماعة.

الثانية: مبطلات الاعتكاف:

- ١- الردة عن الإسلام. (أعاذنا الله منها).
- ٢- نية الخروج من الاعتكاف ولو لم يخرج.
- ٣- الخروج من المعتكف من غير عذر شرعي وضرورة.
- ٤- الوطء في الفرج ولو ناسياً.
- ٥- إذا باشر زوجته فأنزل.
- ٦- إذا شرب مسكراً فسكراً.

شروط صحة الاعتكاف

النية

الإسلام

العقل

التمييز

أن يكون في المسجد

عدم ما يوجب الغسل

أن يكون في مسجد تصل فيه الجماعة بن
تجب عليه الجماعة

مبطلات الاعتكاف

الردة عن الإسلام (أعادنا الله منها)

نية الخروج من الاعتكاف

الخروج من المعتكف من غير عذر شرعي

الجماع ولو ناسياً

إذا باشر زوجته فأنزل

إذا شرب مسكراً ثم سكر

الأسئلة

س ١- عرف ما يلي:

أ- الصيام لغة وشرعاً.

ب- الكفارة.

ج- الاعتكاف لغة وشرعاً.

س ٢- بين الحكم في المسائل التالية:

أ- الاعتكاف في مسجد لا يجمع فيه.

ب- إذا أحر قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر.

ج- من أكل شاكاً في طلوع الفجر.

س ٣- ضع علامة (✓) أو (×) أما العبارات التالية:

أ - يجب تعيين النية من اليوم الأول من رمضان ()

ب- من تسحر فقد فعل السنة ولو كان ذلك من وسط الليل. ()

ج- يستحب صيام يوم عرفة مطلقاً ()

د - المتنفل يجب عليه الإتمام ()

س ٤- دلل على ما يأتي:

أ - وجود ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان.

ب - عظم ثواب الصيام عند الله.

ج - يجب على الصائم اجتناب الكذب والغيبة والنميمة والشتيم.

س ٥- واحد من المفطرات تجب به الكفارة فما هو؟ ولماذا انفرد بالكفارة دون غيره من

المفطرات؟

س٦- اذكر حكم من صام فأغمي عليه أو جن أو نام طوال النهار.

س٧- ما شروط فساد الصوم لمن فعل شيئاً من المفطرات؟

س٨- اذكر الحكم في المسائل التالية:

أ - من طار إلى حلقه غبار وهو صائم.

ب- من أكل شاكاً في غروب الشمس.

ج - من أفرد يوم الجمعة بصيام.

د - من صام يوم الشك.

س٩- صيام العيدين محرم فهل يدخل في هذا الحكم من كان يصوم لأجل كفارة؟

س١٠- مثل للقرب التي ينبغي للمعتكف الإكثار منها.

س١١- اذكر علاج المسائل التالية:

أ - السهر بالليل على أعمال مباحة. وقضاء معظم النهار في النوم مما قد يترتب عليه

ضياع بعض الواجبات ومن أعظمها الصلوات المفروضة.

ب- التنقل بين المساجد لصلاة التراويح بحثاً عن الإمام حسن الصوت.

ج - الضجر لدى بعض الصائمين؛ بحجة أنه صائم، وعدم التحمل.

د - عدم التورع عن سماع الغناء وعن النظر إلى ما حرم الله تعالى.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	تصدير
٩	مقرر الفصل الدراسي الأول
١٠	توزيع مقرر الفصل الدراسي الأول
١٣	كتاب الزكاة
١٥	▪ وسيلة شروط وجوب الزكاة
١٦	▪ باب زكاة بهيمة الأنعام
١٧	▪ فصل في زكاة البقر
١٨	▪ فصل في زكاة الغنم
١٩	▪ وسيلة شروط وجوب الزكاة في بهيمة الأنعام
٢٠	▪ مقدار النصاب وما يجب فيه في بهيمة الأنعام
٢١	▪ أسئلة
٢٣	▪ باب زكاة الحبوب والثمار
٢٤	▪ فصل
٢٥	▪ زكاة النقدين
٢٧	▪ باب زكاة العروض
٢٨	▪ وسيلة الأموال التي تجب فيها الزكاة
٢٩	▪ أسئلة
٣٠	▪ باب زكاة الفطر

الصفحة	الموضوع
٣٢	▪ فصل
٣٣	▪ باب إخراج الزكاة
٣٥	▪ أسئلة
٣٧	▪ باب أهل الزكاة
٣٩	▪ فصل
٤١	▪ وسيلة أهل الزكاة
٤٢	▪ وسيلة في أقسام أهل الزكاة
٤٣	▪ وسيلة في الأصناف الذين لا يجوز صرف الزكاة إليهم
٤٤	▪ أسئلة
٤٥	كتاب الصيام
٤٩	▪ وسيلة شروط وجوب صيام شهر رمضان المبارك
٥٠	▪ وسيلة شروط صحة الصوم
٥١	▪ وسيلة الذين يباح لهم الفطر في نهار رمضان
٥٢	▪ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة
٥٤	▪ فصل
٥٥	▪ باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء
٥٧	▪ باب صوم التطوع
٥٩	▪ باب الاعتكاف
٦١	▪ وسيلة شروط صحة الاعتكاف
٦٣	▪ وسيلة مبطلات الاعتكاف
٦٣	▪ أسئلة